المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية

نشرة الصحف

الجمعة 23 مارس 2012 العدد: 4262

محتويات العدد	الصفحة
• حول " منع" الصحفيين من متابعة أشغال المجالس الإدارية	3-1
• شؤون وطنية: منشور رئيس الحكومة بخصوص التقيد بميثاق الحكامة في تسيير المؤسسات العمومية	4
• جهات : أنشطة الأكاديميات والنواب	9-6
• إضراب : ثلاث نقابات بالفقيه بنصالح تدعو إلى إضراب إقليمي	16
• خاص: صراع النقابات	19
• هذا الخبر : اعتقال أستاذ متهم باغتصاب تلميذته	30
• تعليم عال: الداودي يؤكد حرصه على محاربة تزوير الشهادات	24
• افتتاحيات الصحف الوطنية	25

قسم الاتصال - مصلحة الصحافة

الهاتف: 252-687-0537 * الفاكس: 255-687-0537

التاريخ: 2012/03/23
العدد 10046

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 11

أكاديمية الدارالبيضاء الكبرى

الوزير الوفا يمنع الصحفيين من حضور الدورة الأخيرة للمجلس الإداري

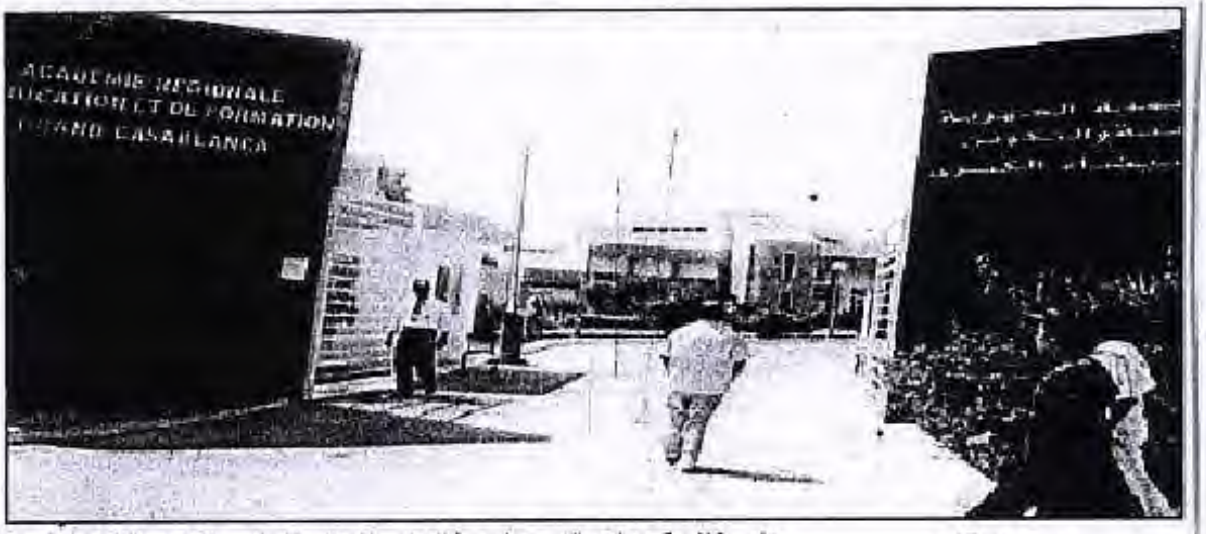

محمد تامر

لأول مرة منذ أن أحدثت الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بمقتضيات القانون 07.00 القاضي بإحداثها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.203 في 19 ماي 2000، يقرر وزير التربية الوطنية باعتباره الرئيس الفعلي لمجالس الأكاديميات، انعقاد الدورة الأخيرة في جلسة مغلقة لا يحضرها ممثلو وسائل الإعلام الذين دأبوا على متابعة أشغال هذه المجالس؛

فقد تفاجأ ممثلو الصحافة صباح يوم الاثنين 19 مارس 2012، موعد انعقاد المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية لجهة الدار البيضاء الكبرى، حين علموا بالخبر الذي مفاده أن الوزير الجديد محمد الوفا قرر منع كل وسائل الإعلام من حضور أشغال هذا المجلس، وأنه بعد ترؤسه لأشغال مختلف مجالس الأكاديميات الموجودة عبر التراب الوطني، سيعقد ندوة صحفية لإطلاع الصحافة الوطنية على خلاصة جولته التي تراس خلالها مجالس الأكاديميات، متناسيا خرقه لأحد بنود الدستور الجديد الذي صوت عليه المغاربة، وهو الحق في المعلومة، وأنه بهذه الخطوة حرم الصحافة من تتبع أشغال هذه المجالس في وقتها وحينها علما بأن لكل أكاديمية جهوية خصوصياتها، ومن أجل هذه الخصوصيات التي لا تتشابه في العديد من الأمور، أحدثت هذه المؤسسات، وفي هذا السياق كانت الأنظار متجهة صوب أشغال المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية لجهة الدار البيضاء، لما عرفته هذه الأخيرة من «مستجدات»، تطرقت إليها العديد من الجرائد والصحف، تهم تدبير وتسيير ميزانية الأكاديمية، بالإضافة إلى مشاكل أخرى كالنقص الفظيع الذي تعاني منه الجهة في الموارد البشرية مع بداية كل موسم دراسي، واحتلال السكن الوظيفي وغيرها. ووصف متتبعون للشأن التعليم قرار الوزير بالمجانب للصواب، مشيرين إلى أن هذا القرار لا يمكنه حجب المشاكل التي تتخبط فيها الأكاديمية، خاصة وأن في كلمته الإفتتاحية لجلسة أشغال المجلس الإداري للأكاديمية مر مرور الكرام على ما تطرقت له الصحافة الوطنية، مؤكدا أن حلول الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالأكاديمية مسألة مسطرية عادية؛

وفي نفس السياق، عرفت أشغال المجلس الإداري لأكاديمية الدارالبيضاء، بعد كلمة الوزير الوفا، التي كانت عبارة عن توجيهات عامة للوزارة مع تحديد أهداف انعقاد المجالس الإدارية للأكاديمية، تقديم برنامج العمل ومشروع ميزانية 2012 من طرف مديرة الأكاديمية خديجة بن الشويخ، كما تمت المصادقة على الميزانية وقانون الصفقات الخاصة بالأكاديمية، وهي «وثيقة مشتركة بين وزراتي المالية والتربية الوطنية»، وبعد المناقشة العامة التي تلت مباشرة تقديم برنامج العمل وعرض مشروع الميزانية والرد على التدخلات من طرف الوزير، انطلقت أشغال المجلس الإداري للأكاديمية في الساعة العاشرة وانتهت حوالي الواحدة والنصف ظهرا.

التاريخ: 2012/03/23
العدد: 1710
المساء
الصفحة: 4

وزير التربية الوطنية يترأس مجالس إدارية «سرية» لأكاديميات التعليم

قاس
لحسن والنيعام

محمد الوفا

لم يتمكن عدد من المراسلين الصحافيين في جهة مكناس، أول أمس الأربعاء، من حضور اجتماع للمجلس الإداري لأكاديمية التربية والتكوين في الجهة، بعد مكالمة هاتفية أخبرتهم أن «الوزير يرفض حضور الصحافيين أشغال المجلس الإداري»..

وسبق لأكاديمية الجهة أن اتصلت بعدد من المراسلين لدعوتهم إلى حضور هذا الاجتماع، قبل أن ترد عليهم مكالمة هاتفية أخرى تخبرهم بإلغاء الحضور. والغريب في أمر هذه القضية، التي أثارت غضب صحافيي الجهة، أن المكالمة الهاتفية، حسب أحد المراسلين، طلبت منه أن يبقى على «أهبة من نفسه»، لأن الوزير ربما سيقرر عقد ندوة صحفية مباشرة بعد انتهاء أشغال الاجتماع الذي عقد في مقر عمالة الإسماعيلية سابقا.

وكان «المنع» ذاته قد أثار حفيظة صحافيين في جهة القنيطرة، مما دفعهم إلى إصدار بلاغ وصفوا فيه الخطوة بـ«التراجع» في الحق في الوصول إلى المعلومة والخبر وتمكين الصحافيين من متابعة قضايا تدبير المؤسسات العمومية والشأن المحلي. وكان وزير التربية الوطنية قد ترأس اجتماع المجلس الإداري لأكاديمية التربية والتكوين في القنيطرة، يوم الثلاثاء الماضي. وذكر بلاغ الصحافيين أن «المجالس الإدارية السابقة ظلت مفتوحة لحضور الإعلاميين، فيما تشبث الوزير الاستقلالي الحالي بقرار المنع، رغم مطالبتنا له بالحضور انسجاما مع الدستور الجديد، الذي يكرّس حق الوصول إلى المعلومة، ضمانا لتدبير شفاف للمؤسسات العمومية».

وفي السياق ذاته، ربطت المصادر بين «سرية» المجالس الإدارية للأكاديميات ومنع الصحافيين من مواكبة أشغالها، بفحوى تقارير أخيرة كانت المجالس الجهوية للحسابات قد أعدّتها حول عدد من هذه المؤسسات، وقالت إن الوزير الاستقلالي، محمد الوفا، يريد أن يتفادى «نشر غسيل» ما يروج داخل هذه المجالس من اتهامات واتهامات مضادة، خاصة أنها تضم في عضويتها عدة مكونات، ضمنها نقابات، وجزء منها «غير راض» عن التدبير الإداري والمالي لهذه المؤسسات، التي تتصرف في ميزانيات مالية كبيرة وفي موارد بشرية مهمة.

التاريخ: 2012/03/23
العدد: 4268.

المنعطف

الصفحة: 6

وزير التربية الوطنية يمنع صحفيين من حضور أشغال المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة القنيطرة

في خطوة تراجعية في العلاقة بالحق في الوصول إلى المعلومة والخبر وتمكين الصحفيين من متابعة قضايا تدبير المؤسسات العمومية والشأن المحلي تم منع عدد من الصحفيين من مواكبة أشغال المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالقنيطرة بقاعة الاجتماعات بولاية القنيطرة، في الوقت الذي لم يسبق فيه المنع في مجالس إدارية سابقة وقد تشبث وزير التربية الوطنية الذي سيترأس الاجتماع بقرار المنع برغم مطالبة الصحفيين له بالحضور انسجاما مع الدستور الجديد الذي يكرس حق الوصول إلى المعلومة ضمانا لتدبير شفاف للمؤسسات العمومية، وتبعا لهذا فإن الصحفيين حينها سجلوا احتجاجهم القوي على قرار المنع الذي يعاكس كل توجه نحو القطع مع أساليب الماضي، والمطالبة برفع الوصاية ومنطق التحكم والسرية في تدبير الشأن التربوي والتعليمي.

وكذا مقاطعتهم للندوة الصحفية التي سيعقدها مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة القنيطرة وذلك مباشرة بعد نهاية أشغال المجلس الإداري.

التاريخ: 2012/03/23
العدد 10046

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 1

بنكيران يبعث «رسائل مهام» إلى مسؤولي المؤسسات العمومية للامتثال لبرنامجه الحكومي!

وجه رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران منشورا الى جميع الوزراء، يحثهم فيه على ضرورة التقيد بمضامين ميثاق الحكامة الخاص بتسيير المؤسسات و المنشآت العمومية ، وهو الميثاق الذي اعلن عنه اول امس بالرباط كل من نجيب بوليف وزير الشؤون العامة والحكامة ومزار بركة وزير الاقتصاد والمالية.

ودعا بنكيران من خلال هذ المنشور جميع المجالس الادارية لتسيير المؤسسات والمنشآت العمومية الى التقيد بالتوجيهات التي جاء بها الميثاق الجديد، وعلى راسها الحرص على عقد اجتماعاتها في القواعد المحددة وبصفة منتظمة وضرورة الحضور الشخصي المنتظم لأعضاء المجالس القداولية لاشغالها، علما بان مدة مهمة ممثلي الدولة في هذه المجالس محددة في اربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط لكل هياة

على ا لا يكون ممثل الدولة عضوا في اكثر من سبع هيئات تداولية في آن واحد، دون احتساب اللجان المنبثقة عن هذه المجالس، مع اعتماد مقاربة النوع بمناسبة تعيينهم. كما دعا الى ملاءمة مراسيم عمل هذه المؤسسات مع توجهات البرنامج الحكومي - والى ضرورة ترشيد نفقاتها والتوظيف الأمثل لمواردها. وألح رئيس الحكومة على هذه المجالس الادارية بضرورة تفعيل دورها في الرقابة وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن عمليات التدقيق والمراقبة التي تخضع لها.

وقال بنكيران إنه سيوجه إلى الرؤساء والمدراء المسيرين للمؤسسات والمنشآت العمومية «رسائل مهام» تحدد ما تنتظره الحكومة أو هياة الحكامة المكلفة بالتعيين من إدارة المنشاة. وكذا التوجيهات العامة المرسومة لها. وذلك تاسيسا لمبدا ربط المسؤولية بالمحاسبة.

غير أنه على الرغم من الأهمية البالغة لهذا الميثاق الذي يحاول توضيح المهام وتحقيق الانسجام في العلاقات التي تربط الدولة بالمؤسسات والمنشآت العامة عبر ثلاث وظائف أساسية للدولة، وهي دورها كموجه استراتيجي و دورها كمراقب ودورها كمساهم، إلا أنه يظل غير إلزامي في غياب النصوص التشريعية التي توسع سلطة الدولة وسلطة الرقابة البرلمانية على هذه المؤسسات العمومية التي باتت حجمها وحجم ميزانياتها يتعالم ستة بعد أخرى .

ويرى المراقبون أن الإصلاحات الهيكلية وعمليات التحفير التي خضعت لها هذه المؤسسات منذ حكومة عبد الرحمان اليوسفي إلى الآن، ساهمت في تعزيز دورها و نمو حجمها بحيث أن هذه المؤسسات وعددها يتراوح بين 246 مؤسسة عمومية و42 شركة، تساهم فيها الخزينة مباشرة.

أصبحت تحقق رقم معاملات فاق 177 مليار درهم وأرباحا صافية بلغت 26 مليار درهم ، كما أن دورها في الاستثمارات العمومية ما فتئ يتضاعف بالمقارنة مع استثمارات الدولة ، حيث برمجت في ميزانية 2012 ما يزيد عن 123 مليار درهم وهو ما يشكل 65 في المائة من الاستثمار العمومي . غير أن ذات المراقبين يلاحظون أن بعض هذه المؤسسات ، وخصوصا الاستراتيجية منها، مازالت جزءا خارج السلطة الفعلية للحكومة. كما أن مخططاتها وميزانياتها لا تناقش بالبرلمان. والكل يترقب ما سيأتي به مشروع إصلاح القانون التنظيمي للمالية الذي يعد هو الآلية القانونية التي ستوضح مجال تحكم الدولة في مؤسساتها العمومية ، ودون فتح هذا الورش سيبقى الميثاق مجرد وثيقة أخلاقية غير ملزمة.

عماد عادل

التاريخ: 2012/03/23
العدد: 4268.
المنعطف
الصفحة: 4

توضيح للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مكناس تافيلالت

" توصلت الجريدة من الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مكناس تافيلالت بالتوضيح التالي :

" إن وضع بعض الأطر التابعة لأكاديمية جهة مكناس - تافيلالت رهن إشارة جامعة المولى اسماعيل، أتى تنفيذا لتوصية المجلس الإداري خلال دورته السابعة، وهو الذي يعتبر، كما يعلم الجميع، أعلى سلطة تقريرية للأكاديمية. كما أن الإجراء اتخذ استجابة لطلبات مكتوبة من رئاسة الجامعة، في إطار اتفاقية الشراكة التي تجمع الطرفين، وذلك قصد الاستعانة بهذه الأطر في المساعدة على القيام بمهام تدخل ضمن مجال تدبير الموارد البشرية التي تعرف الجامعة خصاصا فيها.

وتجدر الإشارة أن هذا الإجراء لا تنطبق عليه صفة " التعيين " التي ذهب إليها المقال، بل هي لا تعدو أن تكون تكليفات بمهمة لا تتجاوز فترة صلاحيتها الإدارية سنة واحدة؛ أي أنها تكليفات محددة في المهام والزمن. كما أن هذه الأطر فائضة عن الحاجة في الوقت الراهن.

بقي التنويه، في الأخير، أن عملية التكليف ذهه، تم إنجازها باستشارة وتنسيق تامين مع النقابات الخمسة الأكثر تمثيلية، والتي أكدت موافقتها الكاملة على مجرياتها كما وكيفا."

التاريخ:2012/03/23
العدد: 4619
الأحداث المغربية
الصفحة :9

سيدي قاسم

تنظيم الملتقى الخامس لأطر التوجيه

نظمت الجمعية المغربية لأطر التوجيه بالتعاون مع نيابة سيدي قاسم والمركز للإعلام والمساعدة نهاية الأسبوع الحالي الملتقى الخامس للتوجيه بدار الشباب بمدينة سيدي قاسم وذلك في إطار إعلام ناجح من أجل مشروع دراسي ومهني.

وقد ترأس افتتاح هذه الدورة النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية وفعاليات تربوية بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة شراردة بني احسن، وجمهور من التلاميذ والتلميذات الذين حجوا بكثافة إلى هذه التظاهرة التربوية من أجل الاطلاع على مستجدات التوجيه المتعلقة بالمدارس العليا العمومية والخاصة، بالإضافة إلى المعلومات الكافية حول مختلف الشعب بمختلف الكليات بالمغرب. وقد شهدت معدلات النجاح بإقليم سيدي قاسم تقدما ملموسا بالنسبة لتلاميذ الباكالوريا المتفوقين والذين تمكنوا من ولوج أغلب المدارس الوطنية العليا، إضافة إلى نجاح أحد التلاميذ بالثانوية التقنية بسيدي قاسم في مباراة ولوج مدرسة البوليتكنيك بفرنسا هذه السنة.

◄ أبوالقاسم السعيد

التاريخ: 2012/03/23
العدد: 9049

رسالة الأمة

الصفحة: 4

موضوع ظاهرة المخدرات بالوسط المدرسي يطغى على أنشطة تلاميذية بأسفي

تشهد بعض الثانويات بأسفي خلال شهر مارس حراكا ثقافيا وفنيا وفي هذا السياق شهدت ثانوية الخوارزمي سباقا من نوع فريد تجلى في إشراف الأستاذة بوشرى التوزي على سلسلة من الندوات ينظمها تلامذة السنة الثانية من سلك البكالوريا تقنية كل قسم ينظم ندوة ويستدعي الضيوف التي يراها مناسبة ومن هذه الندوات «الربيع العربي ورهانات الحكومة» (الثانية علوم اقتصادية)، «أزمة التعليم في المغرب وموقع القطاع في البرنامج الحكومي» (الثانية علوم كهرباء)، «دور المرأة السياسي والاقتصادي» (الثانية علوم اقتصادية)، «ظاهرة الإدمان» (الثانية علوم كهرباء 2)، «عزوف الشباب عن السياسة» (الثانية علوم رياضية).

دارت الندوة الرابعة يوم الأربعاء 14 مارس الجاري مساء حول موضوع الإدمان استضاف خلالها التلاميذ الدكتور عبد الرحيم الوريدي طبيب نفساني ورئيس جمعية لمحاربة الإدمان إلى جانب عدد من الآباء والأولياء والأساتذة... أشرف التلاميذ على الإعداد والاستقبال وأداروا الندوة بحنكة واقتدار متناولين ظاهرة الإدمان من مختلف الجوانب الاجتماعية، النفسية والقانونية، معرفين بالظاهرة وأسبابها ومخاطرها على الفرد والمجتمع معتمدين على وثائق وشهادات وموظفين وسائل سمعية بصرية ومصور وفيديوهات أعدوها خصيصا للندوة... ولعل المرحلة المؤثرة في تلك الأمسية هي تقديم حالة مدمن لم ترده من داخلية الثانوية لضبطه يتعاطى ويروج المخدرات في صفوف التلاميذ، تكلم التلميذ بعفوية وصراحة واصفا تعاطيه للمخدرات وكيف تم ضبطه وتفاصيل الإجراءات الإدارية وتأثير طرده على أمه الأرملة.. مبديا ندمه على ما صدر منه واستعداده لبداية صفحة جديدة من حياته، فلم يكن أمام إدارة المؤسسة في تلك الأجواء المشحونة بالعواطف سوى إعلانها أمام الحضور على قبول اعتذار التلميذ وتغليب الجانب التربوي والسماح للتلميذ بالعودة للداخلية ومواصلة دراسته بالثانوية وهو الذي ينحدر من أسرة جد فقيرة في البادية تحت تصفيق الجمهور الحاضر المتأثر للمشهد.

وبعدما ألم التلاميذ بجوانب الظاهرة فتح باب النقاش حول الإدمان في صفوف المراهقين والتلاميذ خاصة لتتداخل آراء التلاميذ بآراء الآباء والمربين والمتخصصين في جو يعلن أنه لا زال في ثانوياتنا التأهيلية بعض الأمل في تعليم نافع ومسؤول وأن للتلاميذ طاقات ومؤهلات كامنة ينقصها على الأساتذة والمربين إتاحة الفرصة لها وتأطيرها عساها تعيد للمدرسة العمومية بعض بريقها التي تسعى قوى مادية إلى طمسها من خلال تسويق موت المدرسة العمومية.

المراسل

التاريخ: 2012/03/23
العدد 10046

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 11

بشارع القدس

تلميذات وفعاليات نسائية في تظاهرة ثقافية رياضية

من تظاهرة شارع القدس

محمد بوتمارت

نظمت جمعية إدماج للتنمية، بتنسيق مع نيابة وزارة التربية الوطنية وتحت إشراف عصبة جهة الدار البيضاء لألعاب القوى، سابقا على الطريق شاركت فيه تلميذات العديد من المؤسسات التعليمية والعديد من الفعاليات النسائية بشارع القدس بتراب عمالة مقاطعة عين الشق، وذلك تخليدا لليوم العالمي للمرأة. واستغل المنظمون هذه التظاهرة، التي عرفت إقبالا كبيرا من لدن التلميذات والفعاليات النسائية الجمعوية، لتكريم عشرة أسماء نسائية جمعت بين الرياضة والتربية والعمل الجمعوي وهي: ذة نعيمة الروحي مديرة الثانوية التأهيلية عبد الخالق الطريس ـ فاطنة ابو طالب عضوة المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية لجهة الدار البيضاء ـ كريمة نازكي فاعلة جمعوية ـ فتيحة الخبزولي فاعلة جمعوية ـ فاطمة عوام عداءة دولية سابقة ـ سميرة الزاولي فاعلة جمعوية في المجال الرياضي ـ سعيدة الإبراهيمي سباق السيارات ـ لويا أعراب رياضية ـ كريمة سهلال (رياضة الجيدو) ـ سومية الديك (رياضة حمل الأثقال). وقد حضر هذه التظاهرة الرياضية نائبا وزارة التربية الوطنية بكل من نيابة التواصل ونيابة عين الشق، بالإضافة إلى مجموعة من الفعاليات الرياضية والثقافية والفنية والجمعوية، وممثلة السلطة المحلية رئيسة الملحقة الإدارية «شريفة» و أمهات و آباء التلميذات المتسابقات اللائي شاركن في هذه التظاهرة ، التي اختتمت بتوزيع الجوائز على المتفوقات اللائي دخلن في المراتب الأولى في صنفين، الصنف الأول جوائز عقبية للمتسابقات «العاديات»، وجوائز للصنف الثاني وهن تلميذات المؤسسات التعليمية المشاركة، وهي عبارة عن كؤوس و ميداليات و محفظة الأمتعة الرياضية بالإضافة إلى منجعين.

وقد استحسن عدد من المتتبعين للشأن التعليمي و الرياضي هذه التظاهرة، التي نظمت بهذه المقاطعة، لما لها من دلالات وتأثير على الفئات العمرية الصاعدة، في ذكرى اليوم العالمي للنساء.

التاريخ: 2012/03/23
العدد 10046

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 6

أنشطة الدعم البيداغوجي بالثانوية الإعدادية الفضيلة بسيدي بنور

مباشرة بعد انعقاد مجالس الأقسام خلال نهاية الاسدوس الاول من السنة الدراسية 2011/2012 ، انكب المجلس التربوي للثانوية الإعدادية الفضيلة بسبت المعاريف التابعة لنيابة إقليم سيدي بنور، على دراسة وتشخيص وضعية التلاميذ الذين يعانون من صعوبات قد تؤدي بهم إلى التكرار أو الانقطاع عن الدراسة ، وقرر المجلس بالإجماع التجند لإنجاز حصص للدعم البيداغوجي لفائدة عشرة (10) تلاميذ من كل قسم وبحصة لا تقل عن ساعتين لكل مدرس(ة). وخلفت هذه المبادرة ارتياحا عميقا في وسط التلاميذ وآبائهم ، كما ان جمعية امهات آباء وأولياء تلميذات وتلاميذ الثانوية الإعدادية الفضيلة عبرت عن تثمينها لمجهودات الاطر الإدارية والتربوية للمؤسسة، رغم الصعوبات والإكراهات التي تعترض المدرسين والإداريين بسبب عدم توفر الشروط المناسبة للاستقرار بالمنطقة.

المصطفى الكموني

التاريخ: 2012/03/23
العدد: 4619

الأحداث المغربية

الصفحة: 5

اعتقال معلم اغتصب تلميذته بصفرو

شرعت الجهات المختصة في التحقيق مع معلم مدرسة «أيت عيو» بجماعة بئر طمطم التابعة لإقليم صفرو والمتهم باغتصاب تلميذة لا يتجاوز عمرها ست سنوات، داخل حجرة دراسية..

وقد تم اعتقال المعلم بعد أسبوعين من فراره، فور اتهامه في حادث الاعتداء الجنسي على التلميذة، الثلاثاء الماضي على الطريق الوطنية رقم8 بين فاس ومكناس، وشرع في التحقيق الأولي معه.

مدرسة «أيت عيو» بجماعة بئر طمطم التابعة لإقليم صفرو، كانت شاهدة على حادث الاعتداء الجنسي الذي كشفت محاضر الدرك الملكي عن وقائعه، حيث كانت ضحيته تلميذة تبلغ من العمر ست سنوات، بعد أن استغل المعلم المتهم خروج التلاميذ من المدرسة فنزع سروالها، ومارس عليها الجنس، حسب إفادات الصغيرة.

التاريخ: 2012/03/23
العدد: 709
أخبار اليوم المغربية
الصفحة: 4

مصرع أربعة تلاميذ في حادثة سير مروعة بآسفي

ضحايا حادثة السير

■ آسفي مصطفى بنسليمان ■

لقي أربعة تلاميذ مصرعهم، ليلة أول أمس، إثر حادثة سير مروعة بمنطقة سيدي بوزيد بآسفي. وأكد مصدر أمني أن الضحايا الأربع كانوا على متن سيارة عبر طريق سيدي بوزيد، قبل أن تصطدم سيارتهم بحاجز إسمنتي، وتسقط أسفل المنحدر البحري المحاذي للقصر الملكي، وعلى علو يتجاوز 400 متر. وفي الوقت الذي لم يخف فيه المصدر الأمني أن تكون السرعة المفرطة السبب الرئيسي في الحادثة المروعة المذكورة، فقد أكد المتحدث ذاته أن الأجهزة الأمنية فتحت تحقيقا معمقا للكشف عن الملابسات الحادث، لاسيما وأن عددا من أسر الضحايا أبدوا استغرابهم من طريقة وقوع الحادثة.

وخلفت هذه الحادثة موجة غضب عارمة وسط زملاء التلاميذ الأربعة.

ومن جانب آخر شهد محيط مستودع الأموات بمستشفى محمد الخامس بآسفي إنزالا أمنيا كبيرا طيلة صباح أمس من أجل تطويق الحشود الغاضبة من التلاميذ التابعين للمؤسستين التعليميتين اللتين كان الضحايا يدرسون بها.

التاريخ: 2012/03/23
العدد: 9049

رسالة الأمة

الصفحة: 4

مصرع تلميذ في حادثة سير بمدينة سطات

لقي تلميذ مصرعه وأصيب آخر بجروح خفيفة جراء حادثة سير بمدينة سطات. واستنادا الى مصادر مطلعة فإن الشاب المدعو قيد حياته «م م» يبلغ من العمر حوالي 23 سنة تلميذ بمعهد التكنولوجيا التطبيقية بسطات كان رفقة صديقه المدعو «ا ز» والبالغ من العمر حوالي 18 سنة تلميذ بالثانوية التاهيلية الرازي الذي اصيب بجروح خفيفة.

وقد وقعت الحادثة بالقرب من الثانوية التاهيلية الرازي بشارع غير مسمى مؤدي الى الخزينة العامة بسطات مساء يوم الاثنين 19 مارس 2012 على حوالي الساعة الثالثة والنصف مساء.

وأضافت ذات المصادر ان اسباب الحادثة تعود الى اصطدام قوي بين الدراجة نارية من نوع سكوتر والتي كان يمتطيها الشاب رفقة صديقه وشاحنة من نوع «ميتشو بيتشي» مرقمة بالمغرب متخصصة في لمد قنوات الصرف الصحي، وأن الدراجة النارية التي اصطدمت بالشاحنة ليست في ملكية الشخص المتوفي وإنما في ملكية شخص اخر كان قد وكلها عند مصلح الدراجات بحي مانيا من اجل تسويقها لبقوم الضحية باخذها من مصلح الدراجات قصد تجربتها من اجل اقتنائها واثناء فجور الخبر انتقلت مصالح الامن الى مكان الحادث ونقل الضحية الى مستودع الاموات بالمستشفى الحسن الثاني بالمدينة اتها رفقة صديقه الذي خضع الى العلاج فيما وضع سائق الشاحنة تحت تدابير الحراسة النظرية وفتحت مصالح الأمن تحقيق لمعرفة اسباب النازلة تحت تعليمات النيابة العامة بمدينة سطات.

مصطفى العلوة

التاريخ: 2012/03/23 العدد 10046	الإتحاد الاشتراكي	الصفحة: 6

انتحار تلميذة في ظروف غامضة بمدينة طانطان

أقدمت التلميذة ليلى ع ،البالغة من العمر 17 سنة ، على وضع حد لحياتها بعد إقدامها صباح يوم الإثنين 19 مارس الجاري، على تناول مادة سامة، يجهل نوعها ، حيث بعد وصولها الى الثانوية التي تدرس بها اصيبت بحالة للإغماء اضطر مدير ثانوية محمد الخامس بطانطان إلى الإتصال بالوقاية المدنية لنقل التلميذة إلى المستشفى الإقليمي الحسن الثاني، التلفظ انفاسها الاخيرة في حدود الساعة الثانية عشرة ليلا يوم 19/03/2012 .

واكدت عدة معطيات أن سبب إقدام التلميذة ليلى على الإنتحار، يعود بالأساس إلى مشاكل عائلية، مع الإشارة إلى انها كانت تدرس بشعبة العلوم الإقتصادية السنة الاولى وعُرفت لدى الإدارة وزملائها بالجدية والتواضع .

حسن بوقوس

التاريخ: 2012/03/23 العدد: 1710	المساء	الصفحة: 2

إحالة الأستاذ المتهم باغتصاب تلميذته على السجن ببني ملال

بني ملال
المصطفى أبوالخير

قرر الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف ببني ملال، مساء اول امس الاربعاء، إحالة الأستاذ المتهم باغتصاب التلميذة القاصر بمدينة زاوية الشيخ على السجن المحلي ببني ملال في انتظار جلسة المحاكمة يوم الخميس 29 مارس الجاري.

واكدت مصادر مطلعة ان أسئلة التحقيق حاصرت الأستاذ بعد إطلاعه على الرسالة الهاتفية الغرامية التي كتبها ساعات بعد عراكه مع والد التلميذة في الشارع العام بعد ضبطه رفقة ابنته المزدادة في 4 فبراير 1996. وأوضحت المصادر ذاتها أنه مباشرة بعد تنامي شكوك والد التلميذة في جاره بدأ يقتفي خطوات ابنته ويراقبها إلى أن ضبطها مع الأستاذ، ليدخل معه في عراك في الشارع العام، ومباشرة بعد ذلك بعث الأستاذ إلى التلميذة رسالة هاتفية يشتكي فيها مما أقدم عليه الأب ويقسم لها بأنه يحبها.

وكان والد التلميذة قد راسل كلا من وزارة التربية الوطنية ومصالحها الجهوية والإقليمية، كما طلب مساندة الجمعيات الحقوقية وجمعيات حماية الأطفال، في الوقت الذي يترقب فيه الرأي العام المحلي ما ستسفر عنه جلسات محاكمة الأستاذ التي ستنطلق الخميس المقبل.

13

التاريخ: 2012/03/23
العدد: 314.
الشروق
الصفحة 6

المطالبة بتأسيس فرع مؤسسة الأعمال الاجتماعية للتعليم بسيدي بنور

■ عبد الحق الشهب

دعت الفيدرالية الديمقراطية للتعليم إلى الاسراع بتأسيس فرع مؤسسة الأعمال الاجتماعية للتعليم بسيدي بنور حيث أصبحت ضرورة تأسيس فرع المؤسسة تفرض نفسها بعد إحداث نيابة سيدي بنور في إطار التقسيم الإداري الجديد، طبقا للمرسوم رقم 2.09.319 بتاريخ 11 يونيو 2009.

واعتبر بيان الكتابة الإقليمية للفيدرالية الديمقراطية للتعليم بسيدي بنور المنضوية تحت لواء «اللجان العمالية المغربية»، أن الخدمات الاجتماعية تمثل أحد أكبر انشغالات موظفي وزارة التربية الوطنية، بما تشتمل عليه من مخيمات وأندية ترفيهية ومراكز اصطياف وعروض الحصول على سكن وفرص أداء مناسك الحج وغيرها. وأضاف البيان الذي تتوفر «الشروق» على نسخة منه، أن تأسيس مؤسسة للأعمال الاجتماعية للتعليم، سيعمل على توفير ظروف عيش أفضل لأسرة التربية والتعليم ومساعدتهم على تخطي الإكراهات والصعوبات. كما تجسد الخدمات التي تلتزم بتقديمها تحفيزا لهم على البذل والعطاء من أجل الارتقاء بالمنظومة التعليمية والإسهام الفعلي في إنجاح المشاريع التربوية.

وطالب مروان قاسمي، الكاتب الاقليمي للفيدرالية الديمقراطية للتعليم بسيدي بنور، في اتصال بـ«الشروق» من الجهات المسؤولة بمنهج مبدأ الديمقراطية في شأن تأسيس المكتب الإقليمي للمؤسسة عبر طريق إشراك جميع نساء ورجال التعليم في الانتخاب والترشيح للأجهزة المسيرة ولأجهزة المراقبة والمحاسبة وضبط المالية والعمل على توفير كل ما يفيد الأسرة التعليمية عبر شركات مختلفة وتفعيل المبادرات الداعية إلى تنسيق عمل المؤسستين (مؤسسة محمد السادس للتربية والتكوين ومؤسسة الأعمال الاجتماعية للتعليم).. ■

التاريخ:2012/03/23
العدد: 4268.

المنعطف

الصفحة :3

موظفو التعليم المرتبين في السلم التاسع والمتضررين من الترقية يحتجون امام مقر الاكاديمية

نظمت التنسيقية الوطنية لموظفي التعليم المرتبين في السلم التاسع والمتضررين من الفرقية والمنضوين تحت لواء المنظمة الديمقراطية للشغل والجامعة الوطنية لموظفي التعليم بالمغرب والنقابة المستقلة للتعليم الابتدائي والفيدرالية الديمقراطية للتعليم، وقفة احتجاجية صباح يوم الخميس 22 مارس 2012امام مقر الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشاوية وردية مسطات، وذلك من اجل ترقية استثنائية الى السلم 10من تاريخ استيفاء الشرط وبأثر رجعي مالي وإداري لكل المستوفين لشرط 5 اسنة اقدمية عامة منها 6 سنوات في السلم 9وترقية استثنائية الى السلم 10بأثر رجعي مالي وإداري لكل المستوفين 10سنوات في السلم 9والترقية الإستثنائية الى السلم 11 لكل من قضى 5سنة من العمل،معادلة دبلوم التخرج من المركز التربوي الجهوي ومراكز تكوين المعلمين والمعلمات بإجازة مهنية (بكالوريا +4)وترقية جميع الخريجين الى السلم 10 بأثر مالي وإداري، وإرجاع السنوات المقرصنة لفوجي 93و 94وللمترقين سواء بالامتحان المهني او بالاختيار لسنة 2010وحذف السلم التاسع من منظومة الاجور بالتعليم، كما يطالبون بتحديد اقدمية 4 سنوات لاجتياز الامتحان المهني و الافراج عن التعويضات عن العمل بالعالم القروي.

■ بوشعيب نحاس

15

التاريخ: 2012/03/23
العدد 10046

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 4

لسان الحال ..

الفقيه بن صالح

ثلاث نقابات تعليمية تخوض إضرابا إقليميا يومي 29 و30 مارس الجاري

م. محمادي

في خلل الواقع التعليمي المتأزم والمحتقن وطنيا وجهويا وإقليميا، نتيجة الارتجال والعشوائية والتملص من الوعود والالتزامات ونهج سياسة الهروب إلى الأمام من طرف المسؤولين عن القطاع، عقدت المكاتب الإقليمية بالفقيه بن صالح لكل من النقابة الوطنية للتعليم (ف.د.ش) والجامعة الوطنية للتعليم (إ.م.ش) والنقابة الوطنية للتعليم (ك.د.ش) اجتماعا خصص لمدارس الشأن التعليمي بالإقليم الذي يعاني اختلالات عميقة بسبب غياب رؤية واقعية وموضوعية تروم القضاء على كل مظاهر الفساد والتسيب التي صارت تنخر الجسم التعليمي، مما يؤكد مجددا النية المبيتة لدى المسؤولين في الإجهاز على المدرسة العمومية وتدمير ما تبقى منها.

إن المكاتب النقابية المذكورة، إذ تثمن التنسيق النقابي الثلاثي، وتهنيء الشغيلة التعليمية على نجاح المحطة النضالية السابقة (ليومي 16/17 فبراير 2012 بنسبة مشاركة تعدت 96 بالمائة) وتحيي النضالات المشروعة لمختلف الفئات (المساعدون التقنيون والإداريون ، المجازون، أساتذة الإعدادي غير المجازين، الحراس والنظاف، أساتذة السلم 9 ، خريجو المدارس العليا، المستشارون في التوجيه والتخطيط ، هيأة الإدارة التربوية...)، فإنها تندد بما يلي :

1- عدم التزام مدير الأكاديمية بتنفيذ مضامين الاتفاق المبرم مع النقابات التعليمية الثلاث بتاريخ 17/02/2012 كما ينص على ذلك المحضر المشترك بين الطرفين.

2- الاختلالات المالية والإدارية المسجلة وهدر المال العام في أمور ثانوية على حساب الحاجيات الأساسية للتلميذ(ندرة الوسائل التعليمية، مختبرات بدون معدات، حجرات متهالكة وآيلة للسقوط ، مؤسسات بدون ترميم تفتقر للماء والكهرباء والمرافق الصحية، ترميمات وإصلاحات متعثرة ودون المستوى...).

3- تخبط النيابة الإقليمية للفقيه بن صالح في تدبير المشاكل التعليمية المتراكمة بالإقليم وفشلها في إيجاد حلول ناجعة تضع حدا للتسيب والاستهتار.

4- تكريس المسؤولين إقليميا وجهويا لسياسة الإفلات من العقاب من خلال محاولة إقبار ملفي كل من مدير م/م تارماست وعون مدرسة أولاد سيدي شنان 2.

5- اعتماد منطق المحسوبية والزبونية من طرف النائب الإقليمي في منح نقطة الامتياز لمدير م/م تارماست رغم خروقاته وتجاوزاته الخطيرة، وذلك بتواطؤ مع مدير الأكاديمية.

6- تتكتل النيابة في عقد اللجنة الإقليمية للبث في القضايا العالقة (الحالات الاجتماعية ، الحركة الجماعاتية ، حركة المساعدين التقنيين، المشاركة في الحركة الإقليمية لنيابة بني ملال للمتضررين من إحداث نيابة الفقيه بن صالح، إيجاد حلول منصفة للمتضررين من تقسيم م/م أولاد ارميش وم/م أولاد الدرج ...)، واستغلال هذا الوضع لانفاذ قرارات انفرادية مشبوهة.

7- الالتفاف على حق نساء ورجال التعليم بالإقليم في الاستفادة من تعويضات العمل بالوسط القروي وذلك بالتماطل في عقد اللجنة الإقليمية المشتركة الخاصة بتحديد المناطق المستفيدة.

8- فشل رئيس مصلحة الموارد البشرية بنيابة الفقيه بن صالح في حل مشاكل عدة مؤسسات تعليمية(م/م تارماست، م. حمد بوموسى، إعدادية ابوتمام ، م. الداخلة،م/م أولاد العالية،م. أولاد سيدي شنان 2 ...)، بل والعمل على تأزيمها بسبب انحيازه السافر لاجندات جهة معينة.

أمام هذا الوضع الكارثي، فإن النقابات التعليمية الثلاث تطالب بإيفاد لجنة وزارية للوقوف على هذه الاختلالات الخطيرة وتصحيحها، كما تدعو إلى تنفيذ البرنامج النضالي التالي كمحطة أولى :

× استئناف الاعتصامين المفتوحين يظل من م/م تارماست ومدرسة أولاد سيدي شنان 2 ابتداء من يوم الإثنين 19/03/2012.

× خوض إضراب إقليمي إنذاري يومي 29 و30 مارس 2012 مع وقفة احتجاجية أمام مقر الأكاديمية الجهوية ببني ملال خلال اليوم الثاني (30 مارس) على الساعة 10 صباحا.

16

التاريخ: 2012/03/23
العدد: 4268.
المنعطف
الصفحة: 2

الجامعة الوطنية للتعليم تهنئ أسرة التعليم على نجاح إضراب 21 و22 مارس

جاء في بيان للجامعة الوطنية للتعليم وافتنا بنسخة منه ما نصه:

إن الأمانة الوطنية للجامعة الوطنية للتعليم، المجتمعة بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالدار البيضاء، صباح يوم الأربعاء 21 مارس 2012، بعد اطلاعها وتقييمها للتقارير الواردة على نقابتنا من مختلف الفروع المحلية والإقليمية والجهوية في شأن الإضراب الوطني الإنذاري ليومي 21 و 22 مارس 2012،

فإنها:

- تحيي عاليا نساء ورجال التعليم على استجابتهم الواسعة لقرار الإضراب الذي دعت له الجامعة الوطنية للتعليم، وتهنئهم على النجاح الكبير الذي حققته هذه المحطة النضالية / الاحتجاجية والمطلبية، حيث تراوحت المشاركة صباح اليوم الأول من الإضراب بين 85 و 100 ٪ في جل المؤسسات التعليمية.

- تعاهد كل مكونات الأسرة التعليمية بمواصلة التعبئة والنضال داخل القطاع استعدادا لخوض كل الأشكال النضالية دفاعا عن الحقوق والكرامة،،، وتدعو وزارة التربية الوطنية والحكومة إلى التعجيل بفتح حوار جاد ومسؤول مع الجامعة الوطنية للتعليم حول المطالب المستعجلة التالية:

1 - التعجيل بتفعيل بنود اتفاق 26 أبريل 2011 (خاصة الدرجة الجديدة...التوقيت بقاعدة التسقيف...)

2 - الإسراع بجعل حد لمأساة معتقلي الزنزانة 9 وذلك بالإستجابة لكافة مطالبهم العادلة والمشروعة.

3 - الاستجابة السريعة لمطالب مختلف الفئات التعليمية التالية:

(الإدارة التربوية من مديرين وحراس عامين وناظر ورؤساء الأشغال...- الدكاترة " دون تجزيء للفهم " - المبرزون - المجازون بالابتدائي والاعدادي - حاملو الشواهد العليا - المتصرفون - ملحقو الاقتصاد والإدارة والملحقون التربويون - مفتشو التوجيه والتخطيط - المساعدون التقنيون - المساعدون الإداريون - التقنيون... متفقدو التعليم الأولي والمنسقون- اساتذة مدرستكم ..التربية غير النظامية ومحو الأمية- أساتذة مدرستكم ... التربية غير النظامية ومحو الأمية - اساتذة سد الخصاص...

4 - تعميم التعويض عن العمل بالعالم القروي على كل المعنيين به، وتسوية وضعيتهم المالية بأثر رجعي منذ 2009

5 - التخفيض من ساعات العمل (إنهاء العمل بالساعات التطوعية)، وتقليص عدد أيام العمل الأسبوعية بالعالم القروي إلى 5 أيام.

6 - جعل حد للخصاص المهول في الموارد البشرية بما يوفر شروط العمل اللائق ويحقق الجودة والمردودية

7 - الاسراع بإخراج نظام أساسي جديد يتجاوز ثغرات النظام الحالي، ونظام تعويضات يحقق تكافؤ الفرص مع باقي موظفات وموظفي الوظيفة العمومية، ويستجيب لمتطلبات الحياة والعيش الكريمين.

17

التاريخ: 2012/03/23
العدد: 314.
الشروق
الصفحة 5

الشغيلة التعليمية بالحزام الجبلي لبني ملال تعلق إضرابها المفتوح

■ كمال عنسو

أعلنت تنسيقية الحزام الجبلي لبني ملال للشغيلة التعليمية المفتوحة تحت لواء كل من الاتحاد المغربي للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، عن تعليق الإضراب المفتوح عن العمل. وحسب بيان لها تتوفر «الشروق» على نسخة منه فإن هذا القرار جاء بعد سلسلة من اللقاءات الجدية مع كافة الجهات الوصية والمسؤولة إقليميا وجهويا تمخض عنها إقرار كل من الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة تادلة أزيلال والنيابة الإقليمية للتعليم ببني ملال بأن الحزام الجبلي منطقة نائية بامتياز، وستعمل الوزارة على إدراج جميع العاملين به ضمن المناطق التي ستستفيد من التعويض عن العمل بالمناطق النائية والصعبة وهو الموضوع الذي سيصدر بشأنه مرسوم حكومي. ووفق البيان نفسه فانسجاما مع الاتفاق المبرم مع النيابة الإقليمية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين في شأن الموضوع، فإن تنسيقية الحزام الجبلي لبني ملال «تثمن تفهم» والي ولاية جهة تادلة أزيلال وعامل إقليم بني ملال للملف المطلبي والتزامه بمراسلة الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة – تحت إشراف وزير الداخلية- بشأن إدراج الحزام الجبلي لبني ملال ضمن مناطق الإقامة «أ»، كما تم الاتفاق على إحداث لجنة مشتركة لتتبع مسار الملف المطلبي وكافة المراسلات، مؤكدة في ختام بيانها عن تشبثها الكامل بكافة النقاط المدرجة بالملف المطلبي ومحذرة في نفس الوقت من تبعات أي تماطل غير جدي أو تماطل أو تسويف. ■

أساتذة مؤسسة الزهراء بمدينة طنجة يطالبون بإنصافهم

نفذ أساتذة مؤسسة الزهراء بمدينة طنجة وقفة احتجاجية حضرها كل من ممثلي نقابة الجامعة الوطنية لموظفي التعليم والنقابة الوطنية للتعليم، حيث عبر الأساتذة ممثلي النقابتين عن استيائهم الشديد للامبالاة إدارة المؤسسة في الاستجابة لعدد من مطالبهم المشروعة.

وشدد الأساتذة على أن خطوة بناء الحجرات الجديدة بالمؤسسة خطوة في المسار الصحيح، على اعتبار أنه كان يجب أن تتلوها خطوات عديدة لاستكمال بنيات المؤسسة واستيعاب الكم الهائل من تلاميذ بعض المناطق الهامشية، وأيضا من أجل استيعاب مختلف الاختلالات التي ترافق التدريس بمثل هذه المناطق خاصة ما تعلق منها بالاختلالات الأمنية، والتواصل المطلوب إداريا لحل مختلف المشاكل القائمة، وهو ما يبدو أنه غائب حاليا بالمؤسسة حسب قولهم.

كما استنكروا ما وصفوه بالتعسف الإداري الواضح ضد عدد من الأساتذة. وحسب بلاغ للمحتجين توصلت «الشروق» بنسخة منه، فقد أكد الأساتذة على أن هناك عددا من الصعوبات القانونية القائمة لتجديد مكتب جمعية آباء وأمهات وأولياء الأمور، خاصة مع بروز إشكالات واضحة بضرورة اتباع المسطرة القضائية لحل المشكل القائم بتجديد المكتب السابق، وهو ما اعتبروه عائقا أساسيا أمام تفعيل دور الجمعية واختصاصاتها المتمثلة في تقديم المساعدة المطلوبة لتطوير الفضاء التعليمي والحياة التعليمية بالمؤسسة، وهو ما كان سيساهم لا محالة في تحسين المردود التعليمي للمؤسسة. ■

18

لتاريخ: 2012/03/23
لعدد: 151.

مغرب اليوم

الصفحة: 12-13

فساد وصراع أجنحة وطرد للمناضلين

النقابات... صراعات على هامش «النضال»

الأمور ليست على مايرام في الجسم النقابي المغربي هذه الأيام. فبين نقابات تفجرت فيها صراعات داخلية قد تعصف بمستقبلها ونقابات تقبض على أنفاسها قيادات شائخة ترفض أن تترك القيادة لغيرها وتتخذ قرارات انفرادية وفق أهوائها وما تقتضيه مصالحها الذاتية. ضاعت قيم العمل النقابي النبيل. ولعل آخر نماذج هذا النكوص الذي تشهده النقابات في بلادنا هو الأزمة التي تعصف بمكونات الاتحاد المغربي للشغل. أما باقي النقابات فليس حالها أفضل.

طرد اليساريين يفجر نقابة موخاريق

الاتحاد المغربي للشغل أكبر وأعتد نقابة تعرف غليانا كبيرا هذه الأيام بعد أن أقدمت القيادة المركزية للنقابة المتمثلة في اللجنة الإدارية على حل فرع النقابة بالرباط وسلا، وإغلاق باب مقرها أمام عدد من النقابيين المطرودين المحسوبين أساسا على حزب النهج الديمقراطي ومعهم من ولوجه بالقوة بعد تغيير أقفال المقر ونصب باب حديدي أمامه. وبررت اللجنة الإدارية قراراتها بـ"الإخلال بمبادئ النقابة" بعد خرجات إعلامية لمجموعة من النقابيين انتقدوا فيها انعدام الديمقراطية الداخلية داخل النقابة وطالبوا باختصاص مالينها، وشكلت بذلك لجنة مكونة من تسعة أشخاص لتدبير شؤون الاتحاد المغربي للشغل بجهة الرباط في انتظار عقد المؤتمر الجهوي الذي تأخر انعقاده. وقد قال أحد النقابيين الذي فضل عدم الكشف عن اسمه لـ"مغرب اليوم" إن الأمر كان منعدما التصفية فرع الرباط الذي كان مثالا للاستقلالية وبعيدا عن تحكم البيروقراطية النقابية عكس فرع الدار البيضاء، وتوعد

لتاريخ: 2012/03/23
لعدد: 151 .

مغرب اليوم

الصفحة :12-13

الأخير بالاستمرار في مقاومة هذا القرار الغير قانوني والتشبث بشرعية فرع جهة الرباط.

وكانت اللجنة الإدارية للمركزية النقابية قد قررت قبل أسابيع طرد عبد السلام أديب، الكاتب العام للنقابة الوطنية لموظفي وأعوان وزارة الاقتصاد والمالية، المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وإيقاف أعضاء آخرين كعبد الله فنانسة، وحل الاتحاد الجهوي لنقابات الرباط سلا تمارة، والشبيبة العاملة (فرع الرباط)، ومنظمة المرأة العاملة (فرع الرباط).

وإذا كان واضحا أن الأمر يتعلق بمحاولة لحسم الصراع القائم بين الجناح الذي يوصف بـ"البيروقراطي" ويقوده الأمين العام الميلودي موخاريق وريث التركة الثقيلة للمحجوب بن الصديق، وجناح اليساريين الذي يتزعمه عبد الحميد أمين، فإن القرارات الأخيرة لا تعدو سوى أن تكون الشجرة التي تخفي غابة مشاكل الفساد المالي والإداري التي تنخر جسد الاتحاد في عديد من القطاعات منذ المؤتمر العاشر المنعقد في دجنبر من سنة 2010، والذي شهد تنصيب موخاريق قائدا جديدا للنقابة، فمنذ ذلك المؤتمر لم تقدم النقابة تقريرها المالي وهو ما كان يطالب به عدد من الأعضاء المطرودين.

وجه آخر من وجوه الفساد داخل النقابة جسدته التعاضدية العامة للتربية الوطنية التي اتهم رئيسها بالاستفادة من تعويضات غير قانونية، وبتضويت الصفقات التي تبرمها التعاضدية لشركة في ملك أحد أفراد عائلته، فضلا عن عملية التوظيفات داخل التعاضدية والتي تخضع للمنطق العائلي في غياب تام للشفافية وتكريس لمنطق التأبيد في القيادة، حتى أضحى العمل النقابي واجهة للاغتناء السهل والارتزاق على حساب هموم الطبقة العاملة.

النقابية سميرة كيناني تعتقد أن الحالة المتردية التي وصل إليها العمل النقابي في المغرب ناتجة عن تراكمات عقود من الزمن وتختصرها حالة "الياقتة" التي تطبع المشهد النقابي، واصفة ما حدث داخل الاتحاد المغربي للشغل بالفضيحة، ومتسائلة عن الجدوى من المطالبة بالديمقراطية في الشارع إن لم تطبق هاته الديمقراطية داخل الإطارات النقابية نفسها.

وأضافت في تصريح خصت به مغرب اليوم: "لا يمكن أن يكون هناك مستقبل للعمل النقابي في المغرب إن لم يوحد جميع الديمقراطيين أنفسهم وإن لم يكن شعارنا واضحا وهو أن النقابة وجدت لخدمة الطبقة العاملة وليس لاستخدامها، فنحن ننتمي إلى نقابة معينة للدفاع عن حقوق الشغيلة وليس لخدمة مصالحنا الذاتية، لذلك نحن مدعوون في هذه اللحظة لتوحيد ومحاربة الفساد داخل نقاباتنا".

تجدر الإشارة إلى أن نقابة موخاريق لا زالت تبدي ممانعة في قبول مشروع قانون النقابات الذي طرحته الحكومة السابقة متحججة بأسباب موضوعية، حيث طالبت الحكومة بتحقيق أولويات قبل عرض المشروع للدراسة والمناقشة ودعوة المغرب للمصادقة على الاتفاقية 87 المتعلقة بالحرية النقابية و كذا إلغاء الفصل 288.

ك د ش.. صراع اليسار والبيروقراطية

ما ينسحب على الاتحاد المغربي للشغل ينطبق على بقية المركزيات النقابية، فالكونفدرالية الديمقراطية للشغل بدورها تعيش على إيقاعات الأزمة والتخبط والتطاحنات الداخلية منذ سنوات، فالديمقراطية معدومة في مؤتمرات النقابة وهياكلها والقيادة الشاخة ذاتها لازالت مستمرة في التدبير نيابة عن جميع منتسبيها.

"التردي الذي وصل إليه العمل النقابي في المغرب ناتج عن تراكمات سابقة"

داخل هذه النقابة أيضا طغى الصراع بين الأجنحة، بين البيروقراطيين واليساريين (إصلاحيين وجذريين) على حساب مصالح الطبقة العاملة، فإذا كانت البيروقراطية متهمة بتمرير مشاريع الباترونا والدولة فإن بعض النقابيين المحسوبين على اليسار قد تماهوا مع النساء وأسهموا عن قصد أو دون قصد في تقويض المكاسب البسيطة للعمال خصوصا من خلال المشاركة في إدارة الضمان الاجتماعي وتشديد الإجراءات للحصول على التعويضات الاجتماعية.

الصراع بين خطين متضادين في الأفكار والتصورات والاختيارات السياسية يهدد نقابة نوبير الأموي بمزيد من التشظي منذ انشقاق فدش عنها، يقول أحد الأعضاء اليساريين المنتمين إلى الكونفدرالية "الصراع بين الخطين النقابيين المختلفين يكبلان النقابة ويمنعانها من الانبعاث لكن الطبقة العاملة ستسعيد القرار النقابي"، وهو ما يفسر دائما بحسب المتحدث قرارات الطرد التي تعرض لها عدد من النقابيين وحل بعض الفروع النقابية بهدف السيطرة على النقابة وإفراغها من عناصر المقاومة.

"مغرب اليوم" حاولت الاتصال بالمسؤولين النقابيين للكونفدرالية، لكن الجواب جاء على لسان عبد القادر الزاير نائب رئيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وبالحرف "أنا لا أدلي بتصريحات لوسائل الإعلام". فكيف لنقابي المفروض منه أن يتواجد عن حقوق العمال ويدافع عنهم أن يرفض التواصل ؟.

إلى جانب كل من الاتحاد والكونفدرالية، عاشت الفيدرالية الديمقراطية للشغل هي الأخرى منذ سنة تقريبا مخاضات عسيرة قبل انتخاب الكاتب العام للمركزية النقابية عزت حجم ارتهان العمل النقابي إلى التدخلات الحزبية بغية جني مكاسب سياسية، بينما تعيش بقية المركزيات تحت رحمة سلطة الرجل الواحد.

هناك عدة أسئلة مشروعة تضع مستقبل العمل النقابي في المغرب على المحك، هل تعيش النقابات المغربية أزمة مشروعية وتمثيلية أم أزمة تطبيق؟ أم هي أزمة هوية تحتاج معها المركزيات النقابية على كثرتها إلى تحديد واضح لأفكارها ومطالبها؟، ففي ظل استمرار الصراعات والتجاذبات الموجودة داخل النقابات بين أجنحة متحاربة تراجع دور النقابات بشكل أصبحت معه عاجزة على تلبية مطالب الشغيلة حتى أصاب هذه الأخيرة اليأس وفقدت الأمل والثقة في النقابات ■

عماد استيتو

التاريخ: 2012/03/23
العدد 2409
النهار المغربية
الصفحة:6

مراكش

الدعوة إلى حوار من أجل تدبير ناجع للمنظومة التعليمية

نظمت النقابة الوطنية للتعليم التابعة للفيدرالية الديمقراطية للشغل بمراكش مساء ندوة صحافية تم خلالها تسليط الضوء على وضعية المنظومة التربوية بالجهة والأقاليم وموقف النقابة منها ثم أنشطة النقابة خلال الموسم الدراسي2011-2012 ، حيث أوضح الكاتب الجهوي للنقابة محمد ايت واكروش في معرض مداخلته حول المنظومة التعليمية بمراكش على أن النقابة تلمس غياب الحوار المثمر من طرف الجهات المعنية عن القطاع بالجهة من أجل تدارس الإشكاليات العميقة التي تعاني منها المنظومة التعليمية وفي مقدمتها ما إسماه بظاهرة الأشباح كما تحدث عن الخصاص المهول في الأطر والأساتذة ببعض المؤسسات قائلا اطر بدون مهام ، ومهام بدون اطر ومشكلة الرخص الطبية التي تتطلب تحقيقا في الموضوع حيث يرى أن هناك ازدواجية التعامل مع هذا المشكل، إلى جانب إشكالية السكنيات المدرسية .وفي سياق المشاكل التي يعرفها التعليم فقد تم التطرق خلال هذه الندوة الصحفية لمجموعة من المشاكل المرتبطة بالخريطة المدرسية ومشكل جمعية مدرسة النجاح تفشي ظاهرة المخدرات أمام المؤسسات التعليمية وظهور الغرباء وسط التلاميذ وبخصوص البرنامج الإستعجالي الذي دخل موسمه الدراسي الأخير على أن النقابة لها موقف واضح من البرنامج بحيث أنها تتفق مع بعض مضامينه وترفض مضامين أخرى، ودعت النقابة إلى ضرورة فتح تحقيق فيما يتعلق بالموارد البشرية وأنها على استمرار للتصدي لكل التجاوزات في منظومتنا التعليمية بالجهة التي تبقى الغاية منها هوفتح نقاش فيها وإبراز أن هناك نقابة جدية ديمقراطية مستعدة للمحاسبة وعرض مواقفها وإنضاج موقف نضالي نوعي لتوضيح المواقف ضد كل مظاهر الفساد التي تعرفها الساحة.

■ سعيد الهراوي

التاريخ: 2012/03/23
العدد: 22241.
العلم
الصفحة: الاخيرة

مسألة الدامة

منظومة التربية والتعليم، إلى أين؟

3 - التضخم والخصاص والمردودية

محمد المدلاوي المنبهي
elmedlaoui@yahoo.fr

تمت الإشارة في الحلقتين السابقتين إلى عدة نقط، منها اتفاق الجميع على عدم ملاءمة المنظومة التربوية على جميع مستوياتها، ومن مختلف وجهات النظر (سوسيو-اقتصادي وسوسيو- ثقافي). وكذا إدراك الجميع أن تدني مستوى الملاءمة في هذه المنظومة الاستراتيجية قد بلغ درجة تنذر بتقويض النظام المؤسسي العام بشكل لم يعد يستثني مصالح أي طرف أو فئة من الفرقاء السوسيو- سياسيين الفاعلين أو المنفعلين في الميدان. كما تمت تسجيل حقيقة كون الفرقاء الفاعلين لا يزالون، مع كل ذلك، يغلبون المقاربة الأيديولوجية والسياسوية الفئوية لهذا الملف، سواء على مستوى التدبير أم على مستوى إنتاج الخطاب السياسي وخطاب الوثائق التشخيصية و«الإصلاحية»، بشكل يتميز بالجنوح المنهجي إلى تحاشي كل ما لا يحوز «مزية» «اللياقة السياسية». وقد تم التمثيل لهذا الأمر الأخير بمسألة الكلفة المالية الباهظة للمنظومة التربوية بالقياس إلى النتائج. وتم التمثيل بتفصيل في باب الكلفة المالية إلى مفارقة صارخة. إذ هناك، من جهة، تضخم للمناصب المالية الاسمية في ذلك القطاع، بوجهها الشبحي الذي لا وجود لصاحبه فعليا في فضاء العمل، ووجهها الطفيلي المتمثل في جيش كل من أسندت لهم مناصب لا تدعو إليها الحاجة أو ليس أصحابها مؤهلين لها؛ لكن هناك من جهة أخرى خصاص فظيع على مستوى التجهيز (مدارس، أقسام، مدرجات) والتأطير الفعلي (أساتذة هذه المادة أو تلك) للتلاميذ والطلبة في الفصل والمدرج والمختبر. وقد حملت هذه المفارقة ما بين تضخم المناصب وخصاص التأطير على وجه التعامل السياسوي المذكور مع التوظيف في قطاع التربية خاصة، الذي أصبح في النهاية شبه محشر للتهدئة الاجتماعية تحت ضغط انعكاسات نتائج نفس المنظومة في الشارع (تكوينات غير ملائمة) وبفعل التوافقات الانتهازية الدورية بين الفرقاء السياسيين والتقنوقراطيين والنقابيين والفئويين.

فمن أوجه الكلفة، إذن، ما لا يحتاج إلى موارد مالية إضافية، وإنما يحتاج إلى حكامة وترشيد لإعادة توزيع نفس الكتلة من الموارد المالية المتوفرة، وذلك حسب أولويات الحاجيات الفعلية، وبأساليب عقلانية تقطع مع ذهنية الاستعجال. فالاستثمارات المتوسطة والبعيدة الأمد في باب إنجاز الدراسات السوسيو- تربوية المختلفة لحصر الحاجيات الفعلية وتشخيص أوجه الأعطاب، وفي فتح وتجهيز مؤسسات تكوين المكونين وفق مساطر مضبوطة للولوج وللتخرج، استثمارات ليس لها بريق سياسي مثل ذلك الذي يكون لضخ كتلة مالية بشكل مفاجئ في القطاع وتحت ضغط مسطرة استعجالية للصرف بشكل تستحيل معه تلك الكتلة مثلا إلى مجرد ركام من الحواسيب ومن الزليج والآجر هنا وهناك، عبر صفقات استعجالية بدورها يصبح معها الصرف غيرُ المدروس الحاجيات غاية في ذاته. كما أن ذلك القبيل من الاستثمار ليس له بريق القرارات الإدارية القاضية بتوسيع مسامّ سيولة الانتقال، وبالرفع من عتبة الاكتظاظ المسموح به في الفصول، وبكل ما يوهم بتحقيق توسّع فعلي لقاعدة التمدرس والتأطير، كما لو أن الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة هو الغاية كطقس من الطقوس، وليس ما يتم الحصول عليه في باب التكوين الذي له شروطه البيداغوجية والسوسيو- تربوية.

فالاكتظاظ الفضائي والعددي، وتعدد المستويات والمواد، وثقل تحمّلات الغلاف الزمني للشغل داخل المؤسسة وخارجها، وكذا مزايدة المراهنة على تقليص فترات الراحة التربوية الضرورية للتحصيل (العطل الدورية)، إضافة إلى التغييب المتزايد لكل الأسس التحفيزية للتقويم التربوي لدى المتعلم، وللأداء الميداني لدى المكوّن، كلها أمور تتضافر، بالنسبة للمتعلم وللمكوّن على السواء، فتفرغ العملية التربوية في النهاية من جوهرها، وتحيلها إلى مجرد عادة وطقس يومي من الطقوس الاجتماعية في المغرب الحديث.

أما الجانب الآخر لمسألة الكلفة المالية، مما يتم تحاشي الحديث عنه لكونه لا يحوز «اللياقة السياسية»، وبقطع النظر عن أوجه الهدر المذكورة آنفا، فيتعلق بمفهوم «مجانية التعليم» كشعار مطلق. ولهذا الجانب تعلق وطيد بمسألة تغييب الحوافز في العملية التربوية، حيث يتكامل من حيث مفعوله مع مفعول سياسية توسيع مسام سيولة الانتقال، فيجعلان معا العملية التربوية خالية من أي رهان على مستوى استحقاقيات اليوم والأسبوع والدورة والسنة ما دام الجميع «سينتقل»، وما دام الجميع لا يخسر شيئا لا معنويا ولا ماديا على رأس كل استحقاقية من تلك الاستحقاقيات.

فهل من المستحيل تصور نظام مرن لرسوم التسجيل، إلزاما وإعفاء حسب الحالات، يتخذ من جهة كوسيلة من وسائل المقاصة والموازنة السوسيو-اقتصادية بين الفئات الاجتماعية، ويكون في نفس الوقت وسيلة من وسائل خلق الرهان والتحفيز للكفاءات الفردية المتفوقة؟

22

التاريخ: 2012/03/23
العدد: 2409
النهار المغربية
الصفحة: 3

الحوادث المدرسية والدعم النفسي

إن الحوادث المدرسية التي يتعرض لها التلاميذ داخل المؤسسات التعليمية أو خلال مسارات توجههم إليها وكذلك خلال الأنشطة التربوية والتعليمية المرتبطة بحياتهم المدرسية من خرجات تثقيفية واستطلاعية وكذا التظاهرات الرياضية.. وغيرها من أوجه الممارسة اليومية للتحصيل التعليمي، تخلف في كثير من الأحيان مآسي يطال مداها التلميذ المتعرض للحادثة وكذا أقرب الناس إليه كما أنها تكون ذات وقع بعدي إذا ما تطلعنا إلى المسار التعليمي لكثير من التلاميذ الذين تظهر عليهم علامات النبوغ والتفوق في مجالهم الدراسي، ليصبحوا فيما بعد غير قادرين على مواصلة اجتهادهم وحفظ تفوقهم. فكم من التلاميذ كانوا توابغ في المجال الرياضي ولكنهم أصبحوا عاجزين بعد تعرضهم لحوادث مدرسية أفقدتهم القدرة على الحركة السوية وأذهبت مقومات التفوق البدني الذي كان لديهم، فيدخلون في دوامة اليأس والقنوط ويعتريهم الإحباط وتنطفئ جذوة الأمل الذي كان يحدوهم في معانقة المستقبل المشرق والتكوين المقضي بهم إلى تحقيق أمانيهم، كما أن أسرهم بدورها تصبح في معاناة مع هذا الواقع المستجد ويتحول المسار من دعم للتحصيل وتوفير آليات التكوين التي تسعى كل الأسر جاهدة لتوفيرها لفلذات أكبادها إلى مسار آخر وهو التكيف مع واقع العجز وما يفرضه من معاناة تطغو آثارها على كل النسق الأسري، ومن هنا كان لزاما التفكير الملي في تبني وإحداث هذا الشق التدبيري على مستوى وزارة التعليم والمتمثل في ضمان كل شروط المؤازرة النفسية والدعم النفسي للتلاميذ الذين افقدتهم الحوادث المدرسية القدرة على مواصلة تعليمهم وتفتح مواهبهم، وهذا المطلب يبقى مطلبا عادلا إذا ما علمنا بأن المواهب التي كانت ستتفتح خلال المسار التعليمي بدون معيقات قادرة على مواصلة التفتح إذا ما أحست بأن المجتمع يفتح لها آفاق التبني التضامني وتوفير البدائل الممكنة.

إن التتبع الإيجابي لبعض الحالات المستعصية للتلاميذ الذين أصيبوا في حوادث مدرسية من شأنه أن يدعم الكيان الاجتماعي لهؤلاء التلاميذ وفي هذا الصدد لابد من تحديد آليات لهذا الدعم تقوم الوزارة الوصية على قطاع التعليم على أساسه بتبني الحالات المعقدة لبعض التلاميذ خاصة المعوزين منهم وذلك بتتبع مسارهم ما بعد الحوادث التي تعرضوا لها وتخصيص قنوات تواصلية تمكن من تقديم البدائل الممكنة لهم بصرف النظر عن التعويضات المادية التي يستفيدون منها سواء على مستوى الحيز الزمني المحدد في إطار القانون المنظم لهذا الشأن أو التعويض النهائي الذي يخصص للتلاميذ الذين أصيبوا بعاهات مستديمة تلازمهم طول حياتهم، ويمكن تحديد آليات هذا الدعم على مستوى الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية بتكوين خلية ممثلة من مكتب الحوادث المدرسية والصحة المدرسية ومندوبيات وزارة الصحة حيث يُعهد إليها بتتبع الحالات المعقدة للتلاميذ الذين أحالتهم الحوادث التي تعرضوا لها على هامش العجز وعدم القدرة على مسايرة نشاطهم الدراسي بشكل عادي، ومن شأن هذا التعهد الذي يمكن تحديد والتدقيق في آلياته عبر الدراسة الملية والمستفيضة لهذا الجانب وتسطيح الضوء على كل المنافذ الموصلة إليه أن يفتح آفاقا رحبة لفئة عريضة من التلاميذ المعنيين بهذا الأمر وسيعزز ثقتهم في المجتمع وفي المنظومة التعليمية ككل، دون أن ننسى الدور المهم الذي يمكن أن يساهم به المجتمع المدني ممثلا في الجمعيات الإنسانية والثقافية المهتمة بالتنمية البشرية والقريبة على حقوق الإنسان في دعم هاته الشريحة الاجتماعية التي يعد الاهتمام بها دعما لها وتمكينا لاندماجها داخل المجتمع.

■ جمال اليحياوي
باحث في التربية والتكوين

التاريخ: 2012/03/23
العدد: 249.

الخبر

الصفحة : 5

الداودي يؤكد حرصه على محاربة تزوير الشهادات المدرسية

5.2 ملايير درهم لتكنولوجيا المعلومات وأمن الأنظمة المعلوماتية بالمغرب

الرباط - دلنا العطاونة

أكد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، أن التسلح بالعلم والتكنولوجيا من أهم الاستراتيجيات الحالية للنهوض بالبلاد، وأن المغرب عليه أن يستفيد من أدمغة الشباب ويوفر لهم كل الإمكانيات المعلوماتية لاستثمار معرفتهم في خدمة بلدهم.

وأضاف الداودي، خلال لقاء نظم صباح أمس بالرباط، أنه يسعى لأن يكون للطالب المغربي في الخارج نفس المستوى التعليمي للطالب في المغرب، مشيرا الى أنه سيسعى إلى محاربة الشهادات الجامعية ومحاربة التزوير في هذا الشأن، وذلك حتى تكون الحظوظ متساوية بين جميع الطلبة المغاربة.

ودعا الداودي، في هذا الإطار، الطلبة المغاربة إلى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وأمن الأنظمة المعلوماتية بهدف تمكينهم من اكتساب المستوى المطلوب من المعرفة حسب ما تقتضيه تخصصاتهم، مضيفا أن الدولة تسعى من خلال برنامجها إلى تعميم تكنولوجيا المعلومات في جميع المجالات من خلال تخصيص ميزانية مهمة للنهوض بهذا المجال.

وقد خصصت ميزانية قدرت بـ5.2 ملايير درهم لبرنامج حول 18 مبادرة تم تصريفها في 53 إجراء ملموسا مدرجا في ميزانية استراتيجية أمن الأنظمة المعلوماتية والتي تم تخطيطها وتحديد المسؤولين عن تنفيذها. ويتولى الإشراف على إدارتها المجلس الوطني لتكنولوجيا المعلومات الذي تم إنشاؤه بمرسوم تحت رئاسة رئيس الحكومة.

ونتائي هذه الاستراتيجية الوطنية من اجل اقتراح المغرب ضمن قائمة البلدان الناشئة والحيوية في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال جعل تكنولوجيا المعلومات رافدا من روافد التنمية البشرية وجعل تكنولوجيا المعلومات مصدرا للإنتاجية والقيمة المضافة بالنسبة لباقي القطاعات الاقتصادية والإدارة، وجعله، ايضا، إحدى دعائم الاقتصاد الوطني وموقعة المغرب كمنصة جهوية في مجال التكنولوجيا.

كما تندرج هذه الاستراتيجية ضمن خلق مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي «المغرب الرقمي 2013»، وهي ثمرة عمل تشاركي ساهم فيه مجموع الفاعلين العموميين والخواص المعنيين بتكنولوجيات المعلومات على أساس رؤية واضحة تستهدف جعل المغرب يتبوأ مكانا له بين الدول، وتهدف هذه الاستراتيجية التي تم إطلاقها في أكتوبر 2009 إلى وضع التكنولوجيات الحديثة في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة على جميع مستويات المجتمع

ويؤكد التدبير رقم 51 الوارد ضمن إجراء المواكبة المتعلق «بالثقة الرقمية» بشكل خاص على ضرورة «إعداد دورات تكوينية في مجال الأنظمة المعلوماتية لفائدة الطلبة المهندسين والأسلاك المشابهة» لتمكينهم من اكتساب مستوى مناسب من المعرفة حسب تخصصاتهم.

ويتعلق الأمر بمواصلة وتسريع تطبيق مقتضيات الإجراء 51 في إطار شراكة مع وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومختلف مؤسسات التعليم العالي المعنية.

إلى ذلك، استضافت الندوة خبراء محليين وأجانب في مجال امن الأنظمة المعلوماتية وصناع القرار في مؤسسات التعليم وأساتذة متخصصين وباحثين في التكنولوجيا الحديثة وامن أنظمة المعلومات وكذا ممثلي القطاعين الخاص والعام.

ودعوا إلى تحقيق طموحات هذه الاستراتيجية عبر تفعيل أربع أولويات استراتيجية وهي التحول الاجتماعي والخدمة العمومية الموجهة للمستعملين وإنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة وصناعة تكنولوجيا المعلومات، وإجراءان للمواكبة(الثقة الرقمية، الرأسمال البشري)، اللذين يعتبران أساسيين من أجل إنجاح تطبيق البرنامج.

التاريخ: 2012/03/23
العدد:..... 8133

الصحراء المغربية

الصفحة: 1

افتتاحية

حرب القيم

■ بعتبر حادث مدينة تولوز الفرنسية، الذي قتل فيه متطرف من التيار الجهادي سبعة أشخاص ببرودة دم وحشية، مأساة حقيقية بالنسبة لفرنسا، كما بالنسبة إلينا.

يتعلق الأمر بضحايا شباب وبأشخاص أبرياء، من مختلف الديانات، قتلهم الجاني دون أن يترك لهم أي فرصة للنجاة، في عمل من توقيع السلفية الجهادية في أبشع صورها.

وقتل في الهجوم الجبان جندي فرنسي شاب، وهو مسلم من أصل مغربي، كما قتل تلاميذ يهود في مدرسة للطائفة اليهودية بتولوز. ولم يسقط هؤلاء الضحايا بالصدفة، بل كانوا مستهدفين، ووقع اختيارهم من طرف القاتل في فورة جنونه الإجرامي.

إن الهدف من هذا الفعل المقيت هو ضرب فرنسا في القلب، من خلال استهداف الإسلام واليهود، بكل ما تحمله عقيدة الحقد لدى هذا التيار من استيهامات، ومن تطرف ديني، محمّل برغبة القتل، وبجنون الإجرام الظلامي.

لقد تأثر المغاربة كثيرا بهذه المأساة، لأنهم، من الناحية المبدئية، متشبعون بقيم إسلام مرح ومعتدل، متسامح ومسالم، ثم لأن هذا الفعل الإجرامي استهدف بلدا صديقا، كما أنه يمس الجالية المغربية في فرنسا، التي يحرص المغاربة على أمنها وسلامتها، وعلى اندماجها، الذي قد تعرقله مثل هذه الأفعال المأساوية المؤسفة.

إن مغاربة فرنسا، ومعهم مغاربة العالم، كانوا ومازالوا بمثابة روابط لعلاقات اجتماعية مسالمة، قوية ثقافيا ودينيا، يحترمون دائما الوسط الذي يعيشون فيه، لكن كم كانت الصورة صادمة لذلك الجندي الفرنسي، المغربي الأصل، الذي حارب الإرهاب في كل مكان، عندما قتل على يد متطرف ضال، هو الآخر من أصول مغاربية.

إن قتل أطفال أبرياء لمجرد أنهم يهود هو، حقا، صورة بشعة، تعكس حقارة انحرافات دنيئة، لم يجد لها الجاني من مبرر سوى أنه اعتبرهم مسؤولين عن كل المآسي الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط. فأي منطق يقبل بمعاقبة الأبرياء بذنب غيرهم؟

إن المغرب، الذي امتدت إليه يد العنف الآثم أكثر من مرة، اتخذ من ضمن أولوياته محاربة التطرف، والإرهاب بكل أشكاله، وقد وحدت الدولة المغربية، كما هو حال الجمهورية الفرنسية اليوم، صفوفها لتحارب بصرامة كل أشكال التطرف، والمغرب مطالب بمواصلة حزمه في هذه الحرب دون ملل ولا كلل.

إن دولة الحق والقانون، والتمسك بقيم الديمقراطية، عاملان يمنحان سلطة وفعالية أقوى للمجتمعات كي تحصن ذاتها بقوة القانون ضد كل تهديد، وهذه هي أسلحتنا في حربنا من أجل الدفاع عن القيم الحقيقية لمجتمعنا ■

25

التاريخ: 2012/03/23
العدد: 6593
بيان اليوم
الصفحة: 1

يومنا

إجرام في فرنسا

محتات الرقاص

العمل الإجرامي الذي شهدته تولوز الفرنسية يستحق الإدانة من طرف الجميع، وليس داخل فرنسا وحدها، فهو إرهاب، وهو إجرام، وهو رعب ...

ما حدث يستوجب أيضا مواصلة الإصرار على محاربة الإرهاب، واستمرار اليقظة، وأيضا الحرص على تكريس السلم والأمن في العالم، خصوصا في منطقة الشرق الأوسط وهي الأكثر سخونة في عالم اليوم، وذلك من خلال الحل العادل لمعاناة الشعب الفلسطيني جراء الاحتلال الصهيوني، والعمل من أجل تثبيت الاستقرار والتقدم في أفغانستان والعراق ولبنان واليمن وفي بقية المناطق.

واستحضارا لردود الفعل التي أعقبت جريمة تولوز مباشرة، فإن انعكاسات سلبية تهدد الأوضاع في المنطقة، كما أن السياق الانتخابي الفرنسي الحالي، يفاقم الخشية من أن يستغل اليمين المتطرف في فرنسا وعبر كل أوروبا الحادث الدموي ليحصد أصوات الناخبين، وأيضا ليستهدف حقوق الجاليات المسلمة والمغاربية في أوروبا، وخصوصا في فرنسا.

قاتل تولوز قدم إذن خدمة لا تقدر بثمن للصهاينة المحتلين، وللمتطرفين اليمينيين في فرنسا وفي أوروبا، ووجه طعنة كبيرة للمسلمين وللمغاربيين، وللشعب الفلسطيني المقاوم من أجل دولته المستقلة وعاصمتها القدس، و تبذل هذه الأيام جمعيات المهاجرين في فرنسا ومسؤولو التمثيليات الإسلامية والمغاربية جهودا سياسية وتواصلية كبيرة من أجل تفادي الخلط بين الإرهاب والإسلام، ومن أجل ألا يتضرر المهاجرون أو تمس حقوقهم، وهي الجهود التي تصطدم بالتسابق الانتخابي حول أصوات الفرنسيين، وبالتالي يكون من الصعب في مثل هذه الظرفية الطافحة بالوعود والشعارات وأيضا الشعبويات، الاحتكام إلى العقل وإلى الموضوعية.

الماكينة الدعائية تتحرك بقوة في فرنسا للهجوم على المسلمين والعرب والمغاربيين، ومساندوا إسرائيل خرجوا من جديد لعرض دور الضحية والمظلوم في الساحة الإعلامية والسياسية، والمهاجرون وجدوا أنفسهم مرة أخرى في مواقع الدفاع عن النفس، والمسؤولية اليوم ملقاة على الطبقة السياسية الفرنسية، وعلى وسائل الإعلام والمثقفين، من أجل تفادي الخلط بين الإرهاب والجاليات المغاربية والمسلمة، ومن أجل اجتناب تفاقم العداء تجاه هؤلاء الملايين الذين يخدمون فرنسا يوميا، ويعيشون داخلها، وبالتالي من أجل تجاوز هذه اللحظة القاسية، والانتصار على الإرهابيين وإفشال مخططاتهم وأهدافهم التي تسعى إلى إحداث الصراع والعداء بين الشعوب والحضارات.

الإرهاب مرفوض ومدان، وهو إجرام وقتل سواء اقترفه مغاربي أو مسلم، أو قام به متطرف مسيحي أو يهودي، أو متطرف نازي، أو يميني عنصري، ولهذا فإن الجواب يكمن في مواصلة التعبئة العالمية ضد الإرهاب، وفي استمرار العمل من أجل السلم والأمن والاستقرار، وفي القضاء على الاحتلال، وفي تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتنمية.

لتاريخ: 2012/03/23
لعدد: 151 .

مغرب اليوم

الصفحة :5

"أنا رجل دولة".. ومن بعد؟

"أنا رجل دولة"، هكذا أجاب خالد عليوة، الرئيس السابق للقرض العقاري والسياحي، عناصر التحقيق في الفرقة الوطنية للشرطة القضائية المكلفين بالتحقيق في الجرائم المالية.

جواب مستغرب ومستنكر من رجل أثبتت تقارير المجلس الأعلى للحسابات أنه اقترف سلسلة من الأخطاء في حق البنك المملوك للدولة حين كان يرأسه.

نقول للسيد عليوة بما أنك "رجل دولة"، كما وصفت نفسك، فالتحقيق معك ضرورة قصوى في هذه المرحلة السياسية، ولأنك وزير سابق وقيادي حزبي فالمحاسبة في حقك أولى، وإن القانون يجب أن يسري عليك قبل غيرك، إحقاقا لمطلب اقتران المسؤولية بالمحاسبة.

ما يجب أن يفهمه الفاسدون هو أن تملصهم من مواجهة أخطائهم في حق وطنهم وشعبهم سيكون ضربا لكل الاختيارات التي تبناها المغرب، والتي تقرّ، بلا تردد، أن الجميع تحت سقف القانون. كما أن تغافل الدولة أو تقاعسها عن محاسبتهم سيكون تشجيعا لكل الطامعين في خيرات البلد دون وجه حق. الدولة لن تكون دولة إن لم تحم مصالح شعبها، ولم تقم على أمورهم بالإصلاح ومعاقبة من يستهدف أمنهم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

> إن "الوطن لا يهمل الفاسدين، ولا يقبل، بعد اليوم، بأن يتستر على المفسدين الذين يحملون القبعات السياسية أو غيرها

إن "الوطن لا يهمل الفاسدين، ولا يقبل، بعد اليوم، بأن يتستر على المفسدين الذين يحملون القبعات السياسية أو غيرها. بعد الدستور الجديد، وبعد هذا التراكم الكبير في المنجزات، لا أحد يمكن أن يقول إنه فوق الوطن وفوق مصالح الناس.

في الأخير نقول إن الاتحاد الاشتراكي حسنا فعل حين وضع مسافة بينه وبين خالد عليوة، وعليه ألا يمارس الضغط في هذا الملف الذي سيكشف حجم الإجرام الذي يمكن أن يكون قد ارتكب في حق المال العام ■

التاريخ: 2012/03/23
العدد: 2409
النهار المغربية
الصفحة: 1

افتتاحية

بنكيران والتطبيع

يستقبل المغرب اليوم الوفود المشاركة في الدورة الثامنة لبرلمان الاتحاد من أجل المتوسط، ومن بين الدول الأعضاء في الاتحاد إسرائيل. ولسنا في وارد تحديد الموقف من مشاركة إسرائيل ولكن لابد من الوقوف لحظة مع موقف عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، الذي يعتبر محاربة التطبيع قضيته، وزاد بهذه القضية حتى على الفلسطينيين أنفسهم. ونال المناضل الكبير الراحل ياسر عرفات حقه من لعنات الإخوة في التوحيد والإصلاح لأن تقدير منظمة التحرير في تلك اللحظة اتجه نحو المفاوضات، وأقل ما عمله عرفات على حد قول الصحافي التونسي الصافي سعيد هو إلغاء حلم إسرائيل الكبرى.

ورغم اختلاف التقديرات، فإن الإخوة في التوحيد والإصلاح كان مواقفهم مع حركة حماس، الفرع الفلسطيني للإخوان المسلمين. ولأن حماس خوتت حركة فتح ونشرت غسيل السلطة الفلسطينية على القناة المخوتجة الجزيرة فإن الإخوانيين المغاربة (بنكيران قال، إنه أقرب إلى الإخوان المسلمين) كانوا مع موقف الإخوانيين في فلسطين.

ونحن نقول لبنكيران، لا تخجل فإن إخوانك شرعوا الباب للتطبيع تحت مسميات أخرى. ولا تتريب عليكم اليوم مادام كعبة الإسلاميين تحولت نحو الأردوغانية التي لها علاقات طيبة وجيدة مع إسرائيل.

قد يفعلها بنكيران ويمارس واحدة من تقشاته ليعلن أنه ضد التطبيع، لكن عليه أن يطرح سؤال التطبيع: ما هو؟ وهل حضور وفد برلماني للمشاركة في مؤتمر منظمة دولية هو تطبيع؟.

لا تخجل يا بنكيران، فإن أردوغان على علاقات جيدة مع إسرائيل، ولا تخجل يا بنكيران، فإن الإخوان المسلمين، حتى لو حكموا مصر، فإنهم ملتزمون بالاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية كامب دافيد وفي أقصى الحالات واقساها مراجعتها لتكون متوازنة تراعي مصالح مصر. ولا تخجل يا بنكيران، فإن حماس تستعد لإعلان الطلاق الثلاث مع الجهاد الذي وجدت نفسها متورطة فيه. والفصائل الفلسطينية المسلحة شاهدة على أن إخوان فلسطين عكروا صفو الجهاد. وسيدخل الفرع الإخواني في مسارات التسوية.

فلم تخجل وإخوانك وشيوخك وتماسيحك كلها تسير في هذا الاتجاه.

ليس في كلامنا دعوة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل وفي الوقت نفسه لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم. لكن نويد تذكير بنكيران أن بناء المواقف لا يعتمد على المزايدات والشعبوية.

القضية اليوم حامضة ولن تفيد فيها النكت الحامضة. هل سيستقبل بنكيران الإسرائيليين مع الوفود أم لا؟، وإذا لم يفعلها فإن رئيس مجلس النواب سيفعلها وهو يمثل الأغلبية التي يعتبر حزب العدالة والتنمية طرفها الرئيسي؟.

الموقف صعب لكن يفرض نوعا من الواقعية السياسية وليس سياسة الهروب إلى الأمام والإنكار مثلما فعل رئيس الحكومة عندما نفى أن يكون قد صرح لإذاعة إسرائيلية وهو الحريص على معرفة المنبر الذي يتحدث إليه.

وفي المواقف الصعبة والحرجة يظهر رجال السياسة المحترفون ليتميزوا عن هواة السياسة.

التاريخ: 2012/03/23
العدد: 709

أخبار اليوم المغربية

الصفحة: 1

افتتاحية

النار قريبة من الحطب

■ توفيق بوعشرين ■

تتوصل وزارة الداخلية، كل أسبوع، بتقارير مخيفة من الدار البيضاء ومدن أخرى عن التوترات الاجتماعية التي «تطبخ» على نار هادئة في قلب المدينة المليونية. وأحد الأسباب الرئيسية التي تهدد الاستقرار في مدننا هي سياسة التعمير، التي تخضع، منذ عقود، لمنطق سلطوي وتحكمي من قبل الإدارة، مما أدى إلى حدوث خصاص كبير في العرض، وخاصة السكن الاقتصادي، والسكن المتوسط. وفتح المجال أمام مختلف أشكال المضاربات والفساد الإداري، الذي يستغل بيروقراطية الإدارة من أجل ابتزاز المواطنين والمستثمرين وملاك الأرض الذين لا يشركون في وضع مخططات التعمير لمدنهم، حيث تعد وثائق التعمير من قبل وزارتي الإسكان والداخلية، وفي أجواء إدارة بيروقراطية جل أطرها إما جاهل بضروريات التنمية الاجتماعية وحاجيات السكان، أو فاسد يضع مخططات للتعمير يعرف مسبقا أنه يستحيل تطبيقها، ليفتح بعد ذلك باب «الرخص الاستثنائية» (les dérogations) التي تبيض ذهبا، وتدر أموالا ورشاوى خيالية.

التخطيط للمدن ووضع وثائق التعمير، التي تحدد مجالات البناء والمرافق العمومية والمساحات الخضراء، كل هذا يجب أن يخضع لعمليات تشاور واسعة مع الشركاء (الجماعات المحلية ممثلة السكان، الهيئات المهنية، ملاك الأرض، المستثمرون وهيئات المجتمع المدني)، حتى تخدم سياسة التعمير المصلحة العامة، وتستجيب لحاجيات السكان وضرورات الأمن والاستقرار.

بين الحين والآخر تحتاج الذاكرة المغربية إلى العودة إلى أحداث الثمانينات والتسعينات في البيضاء، وفاس، وطنجة ومراكش، وغيرها من المدن التي اشتعلت فيها نيران الانتفاضات، وكيف أن سياسة التعمير المتبعة آنذاك كانت من الأسباب المباشرة لتدفق الدم المغربي في الشوارع بعد أن تدخل الجيش بالدبابات والمدرعات لوأد غضب السكان... بعد الأحداث، اضطر الملك الراحل، الحسن الثاني، إلى إعادة النظر في سياسة التعمير، ووضع ملف التعمير الحساس فوق مكتبه.

وفي هذا الإطار، تم خلق الوكالة الحضرية للدار البيضاء، وإعداد الخطة الإرشادية للتهيئة العمرانية للدار البيضاء الكبرى من طرف المهندس الفرنسي الشهير «بانسو»، وإطلاق البرنامج الشهير لبناء مائتي ألف سكن... طبعا، الكثير من هذا المخطط فشل لأن الإدارة وبيروقراطيتها العتيدة وفسادها المستشري كانت أقوى من السياسة ومن القرار، ولو جاء من أعلى سلطة في البلاد.

اليوم هناك دستور جديد في البلاد، وهناك خطاب سياسي لإطفاء حرائق التوترات الاجتماعية التي صارت تهدد هذه المرة ليس فقط السلم الاجتماعي، ولكن استقرار النظام ككل. ولهذا، وجب وضع حد للممارسات السابقة، وإبعاد الوجوه التي تورطت في «جرائم التعمير»، ووضع سياسة جديدة للتعمير تتعامل مع أطراف العمران كشركاء، لا كقطيع أغنام يساق إلى المجزرة بلا حول ولا قوة. الملكية الخاصة مبدأ «مقدس» في الدستور، والمبادرة الحرة أساس تصور الدولة للتنمية. ووضع الإدارة في خدمة المواطن جوهر الإصلاح السياسي اليوم. ولهذا لابد أن تتحرك الحكومة قبل فوات الأوان، فالنار قريبة من الحطب أكثر مما تحتمل سلامة البلاد والعباد.

بريس

Royaume du Maroc

Ministère de l'Education Nationale

Bulletin de Presse

Jeudi 22 mars 2012 **Numéro : 4261**

Titres	Page
• Les lycées s'impliquent dans l'aide à l'orientation	1
• L'élève rurale	2
• Le transport scolaire fait encore des victimes	6
• **Editoriaux**	8

Division de la Communication -Service de Presse
Tél. : 0537 687 252 Fax : 0537 687 255

Date 23/03/2012
N: 371

CHALLENGE

PAGE:51

Futurs bacheliers

Les lycées s'impliquent dans l'aide à l'orientation

Les jeunes Marocains manquent d'informations précises et de qualité sur leurs possibilités d'orientation, les différentes filières et les métiers. Elbilia Sup a organisé son premier forum pour tenter de mieux répondre à cette demande. PAR CÉLIE GOURDON

Elbilia Sup, lycée privé de Casablanca proposant des BTS et des classes préparatoires, a organisé le 10 mars, son premier forum d'aide à l'orientation intitulé « *Journée des voix d'excellence et formation post-bac* ». Pour Najwa Andaloussi, directrice pédagogique, il s'agissait de pallier un important déficit d'information au Maroc. « *Les cellules d'orientation existent mais elles ne sont pas suffisamment efficaces. L'information est souvent difficile à trouver ou parfois erronée. Enfin, les formateurs qui agissent en régions ne maîtrisent pas toujours toutes les données très pointues de chaque filière* », déplore-t-elle. Et d'ajouter que les forums d'orientation sont trop peu nombreux et souvent mal conçus, car plus quantitatifs que qualitatifs. Elbilia Sup et sa directrice pédagogique ont donc souhaité apporter leur contribution à l'amélioration de l'information sur l'orientation post-Bac. « *Tout le monde doit prendre ses responsabilités et multiplier les initiatives* », déclare notre interlocutrice. 3000 élèves venus de différents lycées de la ville se sont rendus au forum du 10 mars. 11 tables rondes thématiques ont été organisés et 80 professionnels se sont déplacés pour expliquer leur métier aux jeunes. Elbilia Sup souhaite renouveler cette expérience, si possible deux fois par an, en novembre et en mars.

Comme Elbilia Sup, d'autres lycées et des écoles supérieures se mobilisent pour permettre de toucher un maximum de futurs bacheliers dans leur recherche d'orientation. Reste la question de l'information en dehors des grandes villes, et celle de l'information pour les élèves souhaitant intégrer une filière technique ou qui ne parviennent pas jusqu'au bac. ■

Des initiatives pour l'orientation sur la Toile

→ Guide-Orientation.ma, en partenariat avec l'Association Maracaine des Cadres d'Orientation et de Planification de l'Education (AMCOPE), est une plateforme d'information en ligne, comprenant des forums de discussions, des fiches métiers et de nombreux articles.

→ « L'Etudiant », magazine leader de l'information sur l'orientation et les études en France, a sa déclinaison marocaine avec le site Etudiant.ma. On y trouve toutes sortes d'informations sur les études au Maroc et à l'étranger.

→ ici Formation.ma propose un test interactif d'orientation permettant de définir un métier en fonction des aspirations de l'élève.

→ EtudesAuMaroc.ma dispose d'une base de données de fiches métiers classées par centres d'intérêts. Il suffit de cliquer sur des actions qui intéressent l'élève pour trouver des métiers qui s'y rapportent.

Date 23/03/2012
N : 6528

LIBÉRATION

PAGE: 3

Elèves, professeurs, associations féminines et élus ont participé à la rencontre

L'élève rurale au centre d'un débat à l'école Mohammed V de Tafraout

Les espaces de l'école primaire Mohammed V ont abrité, la semaine dernière, une réunion se focalisant sur le sujet de l'élève rural. Rendez-vous auquel ont pris part élèves, professeurs, associations féminines et certains élus. Lors des débats, les discussions se sont appesanties au début sur la femme berbère à l'aune des évolutions que connaît la société en termes d'acquis en matière des droits de la femme. Avant de s'intéresser particulièrement à la fille rurale scolarisée. L'unanimité fait que la scolarisation de cette dernière est le seul salut pour lui permettre d'accéder à l'emploi et notamment aux postes de décision pour améliorer sa condition et défendre ses droits à la parité et à la lutte à l'encontre des discriminations qui la guettent dans tous les domaines dont les espaces publics. Les intervenants ont alors débattu des différents problèmes et difficultés se dressant contre l'accès et l'optimisation de l'opération de la scolarisation des filles tafraouties dans leur milieu montagneux. Ce dernier évoque la pauvreté, l'analphabétisme des familles, le manque d'accès routiers carrossables, des soins sanitaires, entre autres services sociaux des plus élémentaires. Le sujet relatif à l'abandon scolaire s'est largement invité aux débats ainsi que les mécanismes socioéconomiques générant ce fléau. Rappelant que dans certaines communes, ce phénomène sévit encore chaque année cruellement au grand dam du droit des filles à l'école et pis, dans le silence des responsables censés agir pour son éradication. Aussi, les intervenants ont-ils proposé la solution de la généralisation du transport scolaire comme moyen de lutte contre la déperdition scolaire. L'occasion de signaler, dans la foulée, certaines difficultés que rencontrent les filles de la région d'Amelne qui bénéficient pourtant d'une expérience pionnière au niveau de la région de Souss-Massa-Drâa en matière de transport scolaire. Il s'agit notamment des retards souvent accusés par les bus, ce qui est à même d'influer sur la normalité de leurs études. D'autre part, toujours dans le souci de l'optimisation de la qualité de l'action pédagogique et didactique, les filles présentes ont évoqué plusieurs autres problèmes dont notamment l'inexistence voire la fermeture des espaces d'activités parascolaires comme les bibliothèques. Des lieux pouvant permettre à ces filles d'exploiter utilement les heures creuses au lieu de se voir livrer à la rue et toutes ces tentations compromettantes comme c'est le cas actuellement. A ce sujet, les intervenants ont consacré le dernier thème au fléau de la propagation du tabagisme et de l'usage de la drogue et de l'alcool parmi les filles bénéficiant du transport scolaire particulièrement et tous les apprenants en général. Le nombre d'élèves s'adonnant à ces produits toxiques qui se vendent au grand jour dans les parages du lycée et du collège de la ville va crescendo. Bref, les intervenants en concluent que cet état de fait déplorable est en partie corollaire de l'atonie des associations des parents d'élèves de deux écoles et le manque de communication et de synergie entre elles et les responsables de ces établissements scolaires afin de plancher sur les différents problèmes qui entravent la scolarisation de la fille rurale.

IDRISS OUCHAGOUR

2

Date 23/03/2012
N : 6528

LIBÉRATION

PAGE: 3

Délégation du MEN à Tiznit

Les écoliers s'initient à la finance

Rarement les apprenants, lors de leurs cursus primaire et secondaire, sont au fait de la gestion de l'argent dans nos institutions financières, donc du fonctionnement et du rôle de celles-ci dans l'économie nationale. Autant dire tout un domaine ésotérique pour eux. Au mieux, la notion la plus répandue de la banque est que celle-ci incarne dans leur vision la richesse pécuniaire et ceux qui y vont ... Ce sont les riches qui brassent des liasses d'argent ... Des clichés auxquels le manque d'information correcte donne toute latitude à la propagation d'une telle perception erronée parmi les élèves. Et c'est pour pallier ce manque de connaissance et inculquer aux apprenants les notions rudimentaires de la finance que la délégation du MEN de Tiznit, à l'instar d'ailleurs de toutes les écoles du Royaume, a célébré la « Journée financière » de l'élève le 16 mars courant. Journée instituée pour la première fois par le ministère de l'Education en partenariat avec Banque Al Maghreb et en collaboration, entre autres, avec le ministère de l'Economie et des Finances.

Ainsi, durant une semaine, du 16 au 22 mars, tous les établissements scolaires de la province ont planché sur l'organisation d'une vaste campagne de sensibilisation et d'information des élèves à ce sujet. Des visites ont été effectuées au profit de groupes des apprenants aux banques de leurs villes pour bénéficier d'explications des responsables quant aux rôles de ces institutions au niveau des opérations de placement et de dépôts d'argent effectués et de services relatifs à sa protection en toute sécurité; et surtout, la fonction de la transformation des dépôts en crédits dans le but de l'efficience de l'économie en jouant l'intermédiaire entre les agents économiques disposant d'un surplus de liquidité et ceux qui en souffrent.

Les élèves se sont enquis ainsi du rôle capital des banques dans la création des investissements générateurs de richesses par la mobilisation des finances nécessaires à la réalisation des projets.

De nombreux collégiens dans les différentes régions de Tiznit et Tafraout ont déjà effectué plusieurs sorties vers les établissements bancaires de proximité et ont pu être fixés sur les démarches administratives et la nature de formulaires afférents aux opérations et services proposés habituellement par les banques. Aux lycées qualifiants Al Massira, Soulayman Arrasmouki et Hassan II de Tiznit, des cadres bancaires de la ville ont fait plusieurs exposés devant près de 120 élèves sur la fabrication de la monnaie et les dispositifs de surveillance et de contrôle. »

I.O.

Date 23/03/2012
N : 638

LE REPORTER

PAGE:33

10 ans déjà !

Centrale Laitière, fête le 10ème anniversaire du programme «Sehaty Fi Taghdiyati», dont l'édition 2012 a été lancée

Cette initiative, qui a à ce jour bénéficié à plus de 3,7 millions d'enfants en cours d'éducation nutritionnelle, retrace l'engagement de Centrale Laitière, depuis plusieurs années, à lutter contre les carences alimentaires et à diffuser les bonnes pratiques nutritionnelles au plus grand nombre de consommateurs.

C'est dans ce contexte que le coup d'envoi de la 10ème édition de la Journée nationale de la nutrition en milieu scolaire a été donné le 15 mars à Ifrane, à l'école Bir Anzarane.

Cet événement s'inscrit dans le cadre du programme d'éducation nutritionnelle «Sehaty Fi Taghdiyati» qui a vu le jour en 2003, à la suite d'une convention de partenariat entre la Centrale Laitière et le ministère de l'Éducation nationale. «Nous célébrons aujourd'hui le 10ème anniversaire du programme "Sehaty Fi Taghdiyati"», a déclaré Asmaâ Belkziz, directrice de Communication à la Centrale Laitière, soulignant que «le bilan de cette opération, menée en partenariat avec le ministère de l'Education nationale, est extrêmement satisfaisant: il ne faut pas perdre de vue que nous avons commencé avec 670.000 écoliers par an, quand nous touchons aujourd'hui tous les élèves de tous les niveaux de l'enseignement public primaire, soit plus de 3,7 millions d'enfants par an. Nous avons également intégré les niveaux préscolaires pour ne rater aucune occasion de communiquer aux jeunes élèves le b. a.-ba d'une alimentation saine et équilibrée. Nous avons aussi pris le parti d'intégrer les mamans dans ces cours d'éducation nutritionnelle, en partant du postulat qu'elles sont un relais effectif de valeurs au sein de la cellule familiale et, en tant que telles, à même de relayer le message relatif à l'éducation nutritionnelle de manière pragmatique et pratique». Axée essentiellement sur le milieu rural et péri-urbain, l'opération a certes un impact sur la scolarité dans ces milieux; impact que Belkziz a attribué au fait que «les carences liées à la malnutrition y sont encore plus flagrantes que dans d'autres régions du Maroc. C'est pourquoi il est essentiel de maintenir ce programme et son apprentissage afin d'ancrer dans les habitudes alimentaires des réflexes nutritionnels sains». Ceci intègre bien la vision de Centrale Laitière comme entreprise citoyenne. A ce titre, a ajouté la responsable de communication, «elle aura toujours à cœur de décliner sa mission d'entreprise: apporter une nutrition de qualité, au plus grand nombre, dans des actions pérennes et responsables visant à produire une nutrition saine et accessible». Faut-il autre preuve que «le programme Sehaty Fi Taghdiyati a une longue vie devant lui»?■

H. Dades

3 questions à Amjed Achour, Président Fondation «Centrale Laitière»

Tout d'abord, parlez-nous un peu de la Fondation, quels sont ses objectifs?

La Fondation Centrale Laitière pour la Nutrition de l'Enfant est une association autonome juridiquement et financièrement. Pour se donner les moyens de réaliser ses objectifs, le financement de son activité est assuré par une cotisation indexée sur le résultat net de Centrale Laitière, à laquelle peuvent s'ajouter d'autres donations. Ses objectifs, quant à la nutrition de l'enfant, consistent à combattre les carences en micronutriments des jeunes générations, à favoriser la croissance, le développement et la réussite scolaire des enfants, à vulgariser les principes de bonne nutrition, d'alimentation saine et équilibrée et d'hygiène de vie, et à soutenir la recherche en nutrition et en alimentation.

Dans ce cadre et outre l'opération «Sihaty Fi Taghdiyati», quelles sont les autres actions entreprises par la Fondation et à quelles fins?

Animée par la volonté de lutter contre les troubles dus aux carences en micronutriments, la Fondation Centrale Laitière pour la Nutrition de l'Enfant s'est appuyée sur les équipes de recherche et de développement de la Centrale Laitière pour développer un lait enrichi et spécialement conçu pour les programmes de la Fondation. En 2008, la Fondation a initié, en partenariat avec l'AREF de Doukkala-Abda, une opération inédite baptisée «Programme Nutrition et Développement». Elle a porté sur la distribution quotidienne, dans les écoles de la zone rurale d'El Jadida, de petits déjeuners aux formules fortifiées. Depuis son initiation, le «Programme Nutrition et Développement» n'a cessé de se développer afin de répondre aux besoins nutritionnels d'un maximum d'enfants scolarisés en situation de carence alimentaire et de favoriser une meilleure diffusion des principes nutritionnels auprès des écoliers, enseignants et personnel éducatif. Déployé initialement dans la région de Doukkala-Abda, le «Programme Nutrition et Développement» est également déployé aujourd'hui dans la région de Tadla-Azilal.

Qu'en est-il des perspectives d'avenir?

Les perspectives d'avenir sont claires dans la mesure où le nombre de bénéficiaires est de 18.000 élèves. Aujourd'hui, il reste un large champ de développement pour toucher et couvrir les régions du Maroc où les carences recensées sont les plus flagrantes■

Propos recueillis par H. Dades

Date 23/03/2012
N 14689

LE MATIN

PAGE :14

Midelt

Campagne de sensibilisation à la santé bucco-dentaire

Plus de 4.600 enfants ont bénéficié d'une campagne de sensibilisation à l'importance de la santé bucco-dentaire organisée, récemment à Midelt, à l'initiative de la délégation provinciale de la santé. Cette action menée trois semaines durant a concerné les enfants poursuivant leurs études au sein de treize établissements scolaires dans la ville, précise la délégation dans un communiqué, ajoutant que cette campagne intervient à l'occasion de l'ouverture d'une unité réservée à la santé bucco-dentaire au niveau du centre hospitalier Hassan II à Midelt.

Date 23/03/2012
N : 3747

L'ECONOMISTE

PAGE: 46

• Le transport scolaire fait encore des victimes

La question de la sécurité du transport scolaire est encore une fois reposée. Jeudi 22 mars, le bus qui transportait quelque 36 élèves pour le compte de l'école privée «Al Mountada» de Casablanca a heurté un arbre. L'accident s'est produit sur la route côtière d'Azemmour au retour d'une excursion. Bilan: des dizaines d'enfants blessés.❑

Date 23/03/2012
N : 11343

ALBAYANE

PAGE: 4

Participation marocaine à un programme éducatif du département d'Etat US

Le Maroc prend part à un programme éducatif du Département d'Etat américain sur la "réalisation et l'enseignement de l'excellence" (TEA).

Les participants au programme, venus de 29 pays, ont achevé six semaines d'étude aux Etats-Unis, indique mercredi la diplomatie américaine dans un communiqué.

"Le Bureau des affaires éducatives et culturelles (du département d'Etat) félicite 88 enseignants du secondaire en provenance de 29 pays", à l'issue de ce programme, indique-t-on.

Ces enseignants ont passé six semaines à étudier dans le cadre de programmes spécialisés dans des universités de Californie, de Virginie, du Montana et de la Caroline du Sud.

Selon la même source, le Programme TEA, lancé en 2006, a permis à 650 enseignants des écoles secondaires d'anglais, de mathématiques, de sciences et d'études sociales d'"avoir un développement professionnel" dans des établissements éducatifs supérieurs des Etats-Unis. Les enseignants ont également participé à des programmes culturels, ainsi qu'à des services communautaires et des projets de bénévolat.

Les 88 enseignants sont actuellement réunis à Washington, pour trois jours, dans le cadre d'un atelier de fin de programme qui s'achèvera jeudi. La rencontre vise le partage des expériences et l'examen des moyens de continuer à collaborer avec les écoles des Etats-Unis après le retour aux pays d'origine.

Date 23/03/2012
N: 485

LA VERITE

PAGE: 11

L'éditorial

de Abdallah El Amrani

Désillusion

Décidément le pouvoir totalitaire en Algérie est incorrigible. Nulle surprise qu'il ait renié ses engagements en si peu de temps. Les positions hostiles au Maroc prises par le pouvoir d'Alger à l'occasion de la parution du pamphlet fielleux d'Eric Laurent en sont l'illustration parfaite. Les Marocains ont perdu toute illusion sur un éventuel changement en Algérie. L'on se rappelle ce tombereau de secrets diplomatiques qui avait encombré les relations entre Etats depuis que Wikileaks a déversé sur la voie publique de la planète des flots d'informations émises pour demeurer, en principe, dans la confidentialité. Une transparence, sans restrictions, habite depuis le monde et l'impact sur les relations internationales continue à nos jours de faire l'objet de conclaves sans discontinuité.
Les rapports maroco-algériens avaient été, eux aussi, relatés dans le tourbillon de ce déballage sans bornes. Ce qui retient l'attention dans cet échange par ricochet, c'est le langage usité de part et d'autre. Celui-ci rend compte, au-delà du contexte dans lequel il était exprimé, de la qualité du background de chacun des protagonistes. Nous publions dans le même sillage des bonnes feuilles tirées des mémoires de Moktar Ould Daddah, le président fondateur de la République islamique de Mauritanie. Bien avant Wikileaks, Ould Daddah a démasqué la face cachée d'un homme ayant longtemps vécu à l'ombre de ses bienfaiteurs marocains, mais qui ne se priva guère de leur vouer haine, ingratitude et adversité, une fois le pouvoir, chez lui, conquis. Houari Boukharrouba (alias Boumediene) est, en effet, décrit par l'ancien président mauritanien – peu enclin à l'exagération et à la surenchère politicienne – comme un personnage victime d'une agitation maladive chaque fois qu'il est évoqué devant lui les noms du Maroc et de son Souverain.
Wikileaks et Ould Daddah sont des entités diamétralement opposées, mais dans leur démarche, elles restituent des points en commun. Toutes les deux dévoilent et dénoncent les postures fausses et les langages doubles. Elles ne ménagent aucunement les velléités de leadership qui habitent certains et qui, au nom du pactole ramassé grâce à une rente gazo-pétrolière, s'autoproclament leaders en charge de réécrire l'histoire à leur guise.
L'avantage vérifié en faveur du blogueur australien, c'est que, mieux qu'un message secret obtenu par une enquête contradictoire et journalistique, les mémos éventés, et provenant d'un vol par effraction, apportent plus de vérités, spontanément dites, en raison des garanties de confidentialité pérenne dont elles étaient supposées bénéficier.
Dans tous les cas, pour le Maroc, les informations données, n'impliquent jamais une "déclaration compromettante" du Roi. Ce dernier ne juge pas ses pairs et ne se fait jamais le commentateur pressé de l'actualité régionale et, encore moins, ne s'improvise pas juge de ses voisins chefs d'Etat. "Boumediene, a confié le président défunt mauritanien dans son livre-testament, utilisait des termes peu diplomatiques en parlant de Hassan II", il était normal que le fils spirituel du militaire putschiste emboîte le pas à son mentor. Bien avant que l'épisode malveillant soit éventé par Ould Daddah, feu Boumediene s'était déjà illustré dans le registre des chefs d'Etat dépourvus de bonne éducation. C'était au moment où la marche verte occupait tous les esprits et tenait en haleine le monde entier. Dans une interview au Nouvel Observateur, Boumediene accusait le Roi d'être impliqué dans un trafic de drogue. Le Souverain, auréolé par le succès de la glorieuse marche, estimée périlleuse par tous les observateurs, eut une réponse apaisée en recommandant qu'il soit élaboré un code de déontologie et un lexique approprié régissant les rapports entre chefs d'Etat et empêchant dérives et abus. Le Roi défunt avait mis le dérapage de Boumediene sur le compte d'un manque d'éducation.
Lorsque Bouteflika a parlé de Mohammed VI en le désignant d'homme politique "qui manque d'expérience" et qui ne serait pas "ouvert", d'aucuns se sont demandés de quelle expérience et de quelle ouverture s'agit-il ? Et d'abord l'expérience : est-ce celle du chef d'Etat algérien qui gouverne un pays exsangue dont les richesses naturelles et les revenus qui en sont tirés n'ont pas réussi, pendant un demi siècle, à désembourber la population des marécages du sous-développement ? Ou est-ce celle d'un Souverain qui, en l'espace d'une décennie de règne, obtint une légitimité supplémentaire en aménageant pour son pays, à force de réformes profondes et conséquentes, un "statut avancé" au sein de l'Union européenne, et une constitution complètement réaménagée?
Et l'ouverture ? Est-ce celle qui condamne l'Algérie au repli et à l'immobilisme en maintenant la politique de la porte fermée à l'égard des investisseurs privés et en chassant les rares groupes - ORASCOM - qui s'y sont aventurés ? Ou est-ce le pays qui a atteint les 10 millions de touristes pour l'année 2011 - contre 200.000 pour l'Algérie - et qui développe depuis des années une zone de libre échange avec les Etats-Unis et d'autres en cours avec l'Europe, la Turquie et la Chine ?
Les réponses coulent de source. Et ce n'est pas une logorrhée prétendument révolutionnaire qui va changer une réalité décidément têtue.
Les déclarations mesurées des responsables marocains avaient traduit à l'époque une maturité qui tranche avec les outrances d'un establishment dont les méthodes relèvent de pratiques mafieuses que d'autre chose. Qu'il en soit ainsi pour cette fois aussi.

“ Bouteflika a parlé de Mohammed VI en le désignant d'homme politique "qui manque d'expérience" et qui ne serait pas "ouvert". D'aucuns se sont demandés de quelle expérience et de quelle ouverture s'agit-il ? Et d'abord l'expérience : est-ce celle du chef d'Etat algérien qui gouverne un pays exsangue dont les richesses naturelles et les revenus qui en sont tirés n'ont pas réussi, pendant un demi siècle, à désembourber la population des marécages du sous-développement ? ”

Date 23/03/2012
N: 4648

LA VIE ECO

PAGE: 3

EDITORIAL

Violez-la, le mariage est offert

Vous êtes amoureux d'une jeune fille ? Elle ou sa famille ne veut pas de vous ? La loi marocaine, ou plutôt la lecture qu'en font les juges, viennent à votre secours : violez-la ! Vous avez de fortes chances de vous retrouver marié avec elle, avec la bénédiction de tous et si ça se trouve, le père de votre dulcinée se fendra même des frais de mariage, pourvu que son enfant ne soit pas montrée du doigt. L'honneur est sauf.

Cette triste anecdote vécue par des parents éplorés a été rapportée à *La Vie éco* par une militante associative. Abject ? Légal surtout. Ainsi en est-il dans le Maroc d'aujourd'hui, où l'on préfère sacrifier l'avenir d'une femme à cet honneur de la famille qui se résume à un hymen. Ainsi en est-il de l'affaire Amina Filali, qui a mis fin à ses jours pour ne plus vivre avec son violeur, qui aujourd'hui, au regard de la loi, n'est responsable d'aucun crime. Vivre avec son violeur ? En janvier dernier, *La Vie éco* avait rapporté le témoignage de quelques femmes qui en faisaient l'expérience (article à lire sur www.lavieeco.com). Même quand tout finit par s'arranger, il en reste de l'amertume, de la haine, de la rancœur et cette trace indélébile d'un corps que l'on a puni deux fois.

VOUS ÊTES AMOUREUX D'UNE JEUNE FILLE ? ELLE OU SA FAMILLE NE VEUT PAS DE VOUS ? LA LOI MAROCAINE VIENT À VOTRE SECOURS, VIOLEZ-LA ! VOUS AVEZ DE FORTES CHANCES DE VOUS RETROUVER MARIÉ AVEC ELLE

Mais le débat doit aller au delà. Le débat est celui d'une société qui transforme un article de loi traitant du détournement d'un mineur en protection au profit des violeurs. Pourtant, il existe bien un autre article qui condamne cet acte à une peine d'emprisonnement allant de 5 à 30 ans. Mais la société préfère que ses filles, ses femmes paient le prix de l'honneur de ses hommes.

Si le mariage d'une fille avec son violeur, dans l'esprit de la loi, était une ouverture consentie pour protéger la fille elle-même du regard inquisiteur d'une société machiste, encore faut-il que plusieurs conditions soient réunies dont la majorité de la concernée et son consentement. Or, ce n'est pas ce qui se passe. Le système a dérivé et le Maroc s'est transformé en pays où l'on peut violer presque en toute impunité.

Nous aurions aimé que le ministère de la justice fasse plus que défendre l'aspect légal de l'affaire Amina. La justice n'est pas seulement une affaire de respect de lois, la justice est avant tout une réponse morale visant à sanctionner le mal, tel que défini par une société. Justice n'a pas été rendue pour Amina, justice a été travestie dans la légalité la plus complète. Un viol reste un viol et doit être sanctionné en tant que tel. Aujourd'hui c'est l'esprit de la loi qui est violé par les hommes ■

FADEL AGOUMI

Date 23/03/2012
N : 638

LE REPORTER

PAGE:3

ÉDITO

Par Bahia Amrani

Monsieur le ministre...
Vous ne protègeriez pas le viol ?

La vague d'indignation qu'a soulevée l'affaire Amina Filali, au Maroc et dans le monde entier –où elle s'est propagée en moins de temps qu'il ne faut pour le dire, grâce aux réseaux sociaux- est, bien évidemment compréhensible.

Amina Filali est cette adolescente de 16 ans qui a mis fin à ses jours, à Larache, petite ville conservatrice du Nord du Maroc, en avalant de la mort-aux-rats, parce qu'elle n'en pouvait plus de vivre avec l'homme qu'elle avait dû épouser pour sauver l'honneur. Il avait abusé d'elle quelques mois auparavant et sa mère l'avait poussée à se marier avec lui, comme le permettaient deux textes de loi. L'article 475 du code pénal qui annule les sanctions (amende et peine de prison) contre le violeur s'il accepte d'épouser sa victime. Et l'article 20 de la Moudouwana (code de la famille) qui, dans certains cas, autorise le juge à ignorer l'âge légal pour marier des mineurs.

Rejetée par sa famille autant que par sa belle-famille, battue par son mari qui acceptait visiblement mal d'avoir été contraint de l'épouser, Amina Filali s'est donné la mort en ingurgitant du poison pour rongeurs.

On comprend donc la charge émotionnelle que déclenche une telle affaire. Et l'on comprend, par conséquent, l'avalanche de réactions auxquelles elle a donné lieu à travers le monde. Même le parlement européen en a débattu ce mercredi 21 mars !

Ce que l'on comprend moins, ce sont les déclarations du ministre de la Justice, Mustapha Ramid ?

Passons sur le fait qu'il se soit empressé de prendre la défense de «sa chapelle», assurant que l'adolescente décédée avait consenti au mariage qui lui aura été fatal. Ce qui choque davantage, c'est qu'il annonce publiquement qu'il n'y a pas lieu de toucher à l'article 475 du code pénal... Cet article scélérat qui permet au violeur d'échapper à sa peine (5 à 10 ans de prison), s'il accepte d'épouser la fille qu'il a violée !!!

Comment cela, Monsieur le ministre... ? Ne rien changer à un texte de loi qui a conduit à ce scandale et soulevé la réprobation, partout, au Maroc et dans le monde ? Mais aucune loi n'est éternelle ! Toutes sont perfectibles ! Et c'est bien à l'épreuve de la pratique qu'on peut voir leurs limites...

Procédons à une analyse, calmement. Loin des réactions émotionnelles qui risquent de perturber notre perception des choses.

Il est vrai, Monsieur le ministre, qu'initialement, des textes comme l'article 475 du code pénal, ou l'article 20 du statut personnel, avaient été conçus pour protéger, non pour accabler, les citoyennes et citoyens auxquels ils s'appliquent.

Tenant compte de la mentalité de la majorité de la population marocaine (mentalité régnant dans le monde rural, patelins, petites villes et quartiers défavorisés des grandes villes), le législateur a voulu laisser quelques portes ouvertes. Dans l'article 20 de la Moudouwana, sachant que certains parents s'obstineront à marier leurs filles avant l'âge légal (18 ans), quitte à le faire en ayant recours à la simple lecture de la «Fatiha», mais que ce procédé traditionnel ne donne droit à aucun avantage légal (ni mariage, ni enfants reconnus. Ni héritage...), le législateur a donné au juge la possibilité de marier des mineurs, à certaines conditions, préservant ainsi leurs droits (si les parents marient leur fille à 15 ans, sans autorisation du juge et qu'elle se retrouve veuve à 17 ans avec deux enfants, pour peu que sa belle-famille la rejette, elle se retrouvera à la rue, sans le sou, elle et ses enfants).

L'article 475 du code pénal, lui, a cru bon de permettre au violeur de se racheter en épousant sa victime et en lui proposant un «statut honorable», au lieu de l'abandonner après l'avoir «déshonorée» aux yeux de la société...

Le fait est que ces articles ne sauvent pas toujours les victimes, sans compter les abus qu'ils ont permis... Ils ne sont donc pas bons.

Si, qu'à Dieu ne plaise, Monsieur Ramid, la fille d'un de vos amis ministres était violée par un drogué SDF, trouveriez-vous suffisant de proposer au violeur le mariage avec la fille de votre ami, sur la base de l'article 475 ?

Il faut donc réformer cet article, Monsieur le ministre. Le violeur ne doit pas échapper au châtiment. Quant à la personne violée, l'Etat doit la prendre en charge, psychologiquement et financièrement, si elle est dans le besoin, jusqu'à sa complète réinsertion dans la société. Elle ne peut pas avoir seulement à choisir entre deux doubles peines: violée et contrainte d'épouser son violeur quel que soit le traitement qu'il lui réserve ; ou violée et abandonnée de tous. Vite, Monsieur le ministre, prenez les devants, réfléchissez à changer cette loi proposez une réforme. Le monde entier attend cela. Sinon, de toutes les manières, l'opposition, au Parlement, s'en chargera, puisque c'est du parlement que relève la loi. Mais alors, que vous vous y opposiez ou que vous y adhériez sous la pression, vous y perdriez de votre crédibilité...■

Date 23/03/2012
N: 971

MAROC HEBDO

PAGE: 50

Par Mustapha Sehimi

CHRONIQUE

L'avortement en débat

Voilà un autre dossier sensible pour le gouvernement: celui de l'avortement. Le ministre de la Santé, Hossein El Ouardi, a proposé dernièrement que la législation soit amendée à ce sujet dans un sens moins répressif. Ce qui lui a valu une réplique d'un autre membre du gouvernement, Bassima Hakkaoui, ministre du Développement social, de la Femme et de la Solidarité (PJD) qui, elle, a appelé à un référendum.

Quels sont donc les termes et les enjeux de cette question projetée dans l'actualité? Tout d'abord dans ses aspects juridiques, ce sont dix articles du Code pénal (449 à 458) qui répriment cette infraction délictuelle pouvant être, selon le résultat, sanctionnée comme crime. La loi (art.453) prévoit cependant que «l'avortement n'est pas puni lorsqu'il constitue une mesure nécessaire pour sauvegarder la santé de la mère et qu'il est ouvertement pratiqué par un médecin ou un chirurgien, avec l'assentiment du conjoint».

Mais si le praticien estime que la vie de la mère est en danger, cette autorisation n'est pas exigée, sauf à aviser ce dernier. Mme Hakkaoui estime que cette question n'est pas d'actualité mais qu'il est nécessaire d'organiser un référendum populaire dans la mesure où la légalisation de l'avortement est «dangereuse». Si elle reconnaît qu'il est bien pratiqué, elle veut le limiter à des raisons de santé, sur recommandation du médecin et conformément aux préceptes de la religion. Une manière de pousser à un débat national en invitant, avant de légiférer, à une sorte d'audit fait par les médecins, les psychologues et les ouléma.

Un dossier complexe, donc. Du point de vue médical, l'on doit relever qu'il n'y a pas vraiment de distinction nette entre la vie cellulaire proprement dite et la vie d'un être humain. Pour autant, l'embryon est un être humain en puissance, appelé à le devenir en acte suivant des processus naturels. Un argument de principe pour les partisans de l'interdiction de l'avortement dans

Ne plus réprimer l'avortement dans des cas précis: viol, inceste, malformations...

la mesure où il ne s'agit donc pas de protéger la vie d'une masse de cellules en tant que telle mais en tant qu'être humain en puissance.

Biologiquement, à quel moment du développement embryonnaire, le fœtus doit être considéré comme un être humain et non plus comme un amas de protoplasme pouvant alors être détruit sans atteinte au respect dû à la vie humaine? L'Islam ne se prête-t-il pas à l'Ijtihad? Différentes écoles sunnites font ainsi référence à la vie du fœtus, notamment la notion de "nafkh rouh"(insufflation de l'âme) avant laquelle l'avortement serait envisageable.

Morale et éthique religieuse pèsent donc de tout leur poids. Et il vaut de souligner qu'il s'agit là d'une problématique de société posée à un gouvernement dirigé par le parti islamiste du PJD. Une question clivante dont l'enjeu va raviver les divergences entre le bloc dit moderniste et progressiste soutenu par une grande partie du mouvement féministe et l'autre bloc présenté comme conservateur et religieux.

Abdelilah Benkirane, Chef du gouvernement, s'est montré ouvert à un amendement de la loi, notamment pour ce qui est du viol et de l'inceste. Lors d'une rencontre informelle avec l'Association marocaine de lutte contre l'avortement clandestin (AMLAC) dirigée par le Dr. Chafik Chraïbi, il a fait état de cette disposition d'esprit. Il reste à savoir les suites concrètes. En tout état de cause, la dimension sociale de ce dossier ne peut être évacuée. On compte chaque jour quelque 800 avortements clandestins, dont 600 médicalisés, la législation actuelle n'autorisant que l'intervention thérapeutique.

Nul doute que l'article 453 actuel du Code pénal doit être revu pour ne plus réprimer l'avortement dans des cas précis: viol, inceste, malformations fœtales, filles mineures, femmes de plus de 45 ans, pathologies psychiatriques, grossesse dangereuse pour la vie ou la santé de la mère, situation sociale dramatique,...■

AA

Date 23/03/2012
N : 135

LE TEMPS

PAGE: 3

ÉDITO

Un «*homme d'État*» peut-il se dérober à ses responsabilités ? N'est-ce pas parce qu'on a été responsable qu'on doit rendre des comptes ?

«*Je suis un homme d'État*» ... et après ?

«*Je suis un homme d'État*». Telle a été la réponse de Khalid Alioua, ex-PDG du Crédit immobilier et hôtelier, aux questions des éléments de la Brigade nationale de la police judiciaire chargés d'enquêter sur les crimes financiers. Réponse d'autant plus étonnante que les rapports de la Cour des comptes ont relevé moult fautes commises du temps où Alioua dirigeait le CIH. À monsieur Alioua, nous devons dire : «*C'est justement parce que vous êtes un homme d'État que l'enquête devient une nécessité absolue dans cette période politique. Et, en tant qu'ex-ministre et membre dirigeant d'un parti, vous êtes appelé plus que quiconque à rendre des comptes, conformément au principe constitutionnel corrélant responsabilité et reddition des comptes*». Ce que les corrompus doivent comprendre, c'est qu'ils ne peuvent se dérober à leurs responsabilités envers la patrie et le peuple sans compromettre tous les choix faits par le Maroc, lesquels affirment, sans l'ombre d'une hésitation, que nul n'est au-dessus de la loi. Tout laxisme de la part de l'État pourrait, donc, être interprété comme un «*encouragement*» par ceux qui lorgnent les ressources du pays. La mission d'un État n'a de sens que si elle s'attelle à la protection des intérêts de son peuple et, par ricochet, à la sanction de quiconque menace sa sécurité économique, politique et sociale. La patrie ne transige pas avec les corrompus et, à partir d'aujourd'hui, ne tolérera pas que l'on «*couvre*» les corrompus quelle que soit leur étiquette politique. Avec la nouvelle loi fondamentale, et compte tenu des acquis accumulés au fil des réformes, personne ne peut prétendre être au-dessus de la patrie et des intérêts des citoyens. En dernier lieu, disons que l'USFP a bien fait de prendre ses distances avec Khalid Alioua. Reste qu'il incombe à ce parti de mettre davantage de pression afin que la vérité sur les détournements des deniers publics éclate au grand jour.

Le Temps

12

Date 23/03/2012
N: 163

L'OBSERVATEUR DU MAROC

PAGE: 3

Éditorial

Les mots tuent

AHMED CHARAÏ

L'horreur dans ses sommets n'a pas de frontières, elle touche tous les humanistes. Un homme s'attaque à une école, tue trois enfants à bout portant. Leur seul crime c'est d'être d'ascendance juive. Le même individu ayant déjà assassiné des soldats d'origine maghrébine. Ce fait divers n'en est pas un, parce qu'il démontre une nouvelle fois le danger des idéologies extrémistes et leur fatale et funeste mise en application par des individus en rupture de ban ou tout simplement déséquilibrés. L'assassin se réclame du Jihad et d'Al Qaida.

Toutes ces idéologies ont en commun la responsabilité collective, la stigmatisation d'une catégorie, d'une race, d'une religion désignée comme l'ennemi et donc déshumanisée en tant que telle. Ces idéologies font que des paranoïaques tuent de sang froid des innocents, convaincus qu'ils accomplissent une mission au service d'une cause sacrée. C'est ce qui permet à un homme de tirer une balle, à bout portant, dans la tête d'une fillette de six ans, sans remords, ni hésitation. L'islamisme radical est aujourd'hui le plus en vue, mais il n'est pas le seul en cause. Ces idéologies sont multiples et existent un peu partout. Leur fondement est la désignation d'un bouc émissaire, d'un ennemi devenu le mal absolu, responsable de tous les aléas de l'humanité. En Europe, pendant longtemps, c'était le Juif, puis depuis quelques années, l'Arabe, émigré. Ailleurs, c'est l'Occidental, le chiite, ou encore le sunnite selon les cas. La barbarie est d'abord alimentée par des idéologies, des discours, des mots.

Les humanistes ne se présentent pas en front uni face à cette réalité qui mine l'humanité. Depuis toujours, l'on sait que l'incitation à la haine n'est pas une opinion acceptable dans le débat public. Elle est un délit, une vraie gangrène. Mais l'on remarque, un peu partout, la banalisation des discours de la haine. La stigmatisation des immigrés, de l'Islam, n'est plus l'apanage de quelques sectes en Europe. Elle a même infecté des courants politiques classiques. La permissivité vis-à-vis de ces courants est un danger pour la démocratie, toutes les démocraties. L'acceptation de courants salafistes, jihadistes, l'aseptisation de leur discours au Maroc comme ailleurs est une attitude dangereuse. Car ce sont ces courants de pensée qui alimentent ceux qui ont frappé à Casablanca, à Marrakech, en Algérie, avant à Madrid, Londres et maintenant à Toulouse. Toute idéologie appelant à la haine, au meurtre, n'est pas soluble dans la démocratie. Quand elle se réclame d'une religion, qui est celle de près de deux milliards d'hommes, elle doit être combattue, encore plus résolument. Il est temps que les démocrates, partout dans le monde, s'élèvent contre ces idéologies, toutes ces idéologies, là où elles se trouvent. Justement, les valeurs universelles permettent ce combat. L'égalité des hommes est un principe intangible, l'altérité en est un autre. Toute concession à ces idéologies, souvent démagogiques, est une erreur tragique. L'extrême droite européenne, à qui on doit les horreurs de la seconde guerre mondiale, renaît de ses cendres. Les courants régressifs islamistes ont pignon sur rue. Les extrémistes israéliens bloquent tout espoir de paix. Il est temps de combattre cette pensée fatale avant qu'elle n'aspire l'humanité dans une spirale de l'horreur.

En Europe, pendant longtemps, c'était le Juif, puis depuis quelques années, l'Arabe, émigré. Ailleurs, c'est l'Occidental, le chiite, ou encore le sunnite selon les cas. La barbarie est d'abord alimentée par des idéologies, des discours, des mots.

A 3

Date 23/03/2012
N : 596

LES ECHOS

PAGE:2

Édito

Samir Chaouki

Équité fiscale

Quand les recettes se resserrent, on n'a plus le droit aux exemptions fiscales à tout va. Or, il y a, dans l'économie marocaine, des niches de recettes, lesquelles, prises en compte globalement, pourraient être une bouffée d'oxygène pour l'économie. Nous l'avons continuellement ressassé, les milliards qui échappent à l'économie par le biais de l'évasion fiscale ou de ces mêmes exemptions, pourraient être une manne non négligeable. Ce qui anime les débats actuellement, c'est la fiscalité du sport, enfin contenue dans le projet de loi de finances. Les sportifs marocains, dirigeants et joueurs, montent au créneau contre ce projet et menacent, eux aussi, de faire grève ! Les raisons invoquées sont une assise financière fragile et une précarité des joueurs. En somme, une quasi-absence de moyens financiers ! Or, en pratique, les joueurs de la Botola touchent des salaires qui atteignent 40.000DH dans certains cas, agrémentés de primes juteuses, en cas de bonnes performances. Quant aux clubs, ils ne cessent de décrocher des contrats de sponsoring, si bien que certains ne trouvent plus de place pour poser les logos des nouveaux *«entrants»* ! Confrontés à la question de l'équité fiscale, nos *«sportifs»* détournent le débat vers des raisonnements infondés. Il est temps que tous les Marocains paient leurs impôts sur la base des mêmes critères. Il est inconcevable qu'un salarié touchant à peine un peu plus de trois mille dirhams se voit prélever des impôts à la source, quand un sportif touche des millions, sans aucune contribution à l'économie nationale. Il en est de même pour un club qui démarche un contrat de sponsoring de plusieurs millions de dirhams sans payer de contribution à l'État. L'équité, la citoyenneté et la solidarité nationale, pour ne pas dire le nationalisme, devraient passer avant les intérêts de petites *«communautés»* privilégiées.

14

Date 23/03/2012
N : 3747

L'ECONOMISTE

PAGE: 1

L'EDITORIAL

Drame

QUAND on voit que l'enseignement supérieur du Maroc se classe en queue du peloton mondial de l'enseignement, comment comprendre que ce nouveau gouvernement n'ait rien trouvé de mieux à proposer que de... supprimer les classes secondaires d'excellence! On ne peut quand même pas croire qu'il veut supprimer les critères d'excellence de manière à ce que l'on ne voit plus la différence avec les autres. Ce serait un tel crime contre les enfants, contre les plus pauvres des enfants de ce pays, qu'on ne peut pas l'imaginer!

Il ne peut s'agir que d'une erreur, d'un lapsus; pas d'une perspective.

Et pourtant, on sent bien qu'il y a une sorte de complot du silence et de la médiocrité, pour ne jamais mettre l'enseignement public en concurrence avec qui que ce soit.

Même le chef du gouvernement en tant que patron d'école privée a goûté des tours kafkaïens que savent monter des fonctionnaires de l'Education nationale. Peut-être a-t-il pensé que c'était des persécutions politiques? Erreur, c'est l'état normal de ce double département ministériel, enseignement tout court et enseignement supérieur, qui s'est appliqué avec succès au cours de ces dix dernières années à faire échouer les réformes pourtant inscrites dans le marbre de la loi.

Et le drame aujourd'hui, c'est de découvrir que ce corps a réussi en deux mois à circonvenir deux ministres peu préparés à assumer toute l'envergure de leur fonction.❑

Nadia SALAH

15

Date 23/03/2012
N 14689

LE MATIN

PAGE :1

Éditorial

Une guerre de valeurs

Le drame de Toulouse, en France, qui a vu un djihadiste tuer aveuglément et froidement sept personnes est un drame absolu. Et pour la France et pour nous. Des innocents, de toutes confessions, des jeunes et des moins jeunes, sont morts, l'assassin extrémiste ne leur a laissé aucune chance. C'est le djihadisme salafiste dans sa pure abjection.

Un jeune soldat français, musulman, d'origine marocaine y a laissé la vie. De jeunes écoliers juifs d'une école confessionnelle de Toulouse aussi. Toutes les victimes ne sont pas tombées par hasard. Elles étaient ciblées, choisies délibérément par le tueur dans sa folie froide et meurtrière. Il fallait toucher au cœur la France, l'Islam, les juifs... tout ce qui relève des phantasmes de cette doctrine de la haine, de cet extrémisme religieux morbide et de cette folie obscurantiste criminelle.

Les Marocains sont affectés par ce drame. Pour le principe déjà, celui de l'attachement viscéral à un islam heureux, tolérant et pacifique. Et également parce que ce drame touche un pays ami. Il touche aussi leur communauté en France. Ils tremblent pour elle, pour sa sécurité, sa quiétude, son intégration qui peut être ralentie par des amalgames malheureux.

Les Marocains de France et au-delà ceux du monde sont toujours des vecteurs de relations sociales paisibles, denses culturellement et religieusement, mais toujours respectueuses des environnements dans lesquels ils vivent. Quelle image plus douloureuse et plus significative de nos réussites et de nos échecs que celle du soldat français, musulman, d'origine marocaine ayant combattu le terrorisme là où il fallait le combattre, abattu chez lui par un djihadiste perdu, d'origine lui aussi maghrébine.

L'État marocain, comme aujourd'hui la République française unie et rassemblée, a toujours fait face avec détermination et vigueur à l'extrémisme.

Quelle image atroce, ignoble et significative de nos égarements que celle de ces enfants innocents et paisibles tués parce que, tout simplement, ils sont juifs, et qui de ce fait même, selon le criminel, seraient responsables de toutes les souffrances engendrées par le conflit sans fin du Moyen-Orient. Aucun ciel ne peut s'abattre sur des innocents aux seuls motifs que des hommes ont failli.

La lutte contre l'extrémisme, notamment salafiste, et le terrorisme est une des priorités du Maroc. Nous avons été frappés plusieurs fois par cette violence illégitime et indigne. L'État marocain, comme aujourd'hui la République française unie et rassemblée, a toujours fait face avec détermination et vigueur à l'extrémisme, quelles que soient ses déclinaisons. Il devra continuer demain à agir, haut et fort, avec la même résolution, sans faiblir ni douter. L'État de droit et l'attachement aux valeurs de la démocratie donnent plus de pouvoir et d'efficacité aux sociétés pour se prémunir et se protéger par la force de la loi. La vraie guerre pour la défense des valeurs réelles de notre société est là et nulle part ailleurs.■

Le Matin

16

Date 23/03/2012
N: 371

CHALLENGE

PAGE:3

EDITO

par Kamal LAHLOU

Diversification

Le ministre des Affaires étrangères, Saâd Eddine El Othmani était en Turquie. Mohand Laenser et le Conseiller du Roi, Taïeb Fassi-Fihri ont sillonné les pays du Golfe. Bien entendu, il y a un aspect politique. Les réformes politiques du Maroc sont plébiscitées, même si des voix contestataires s'élèvent encore, ce qui renforce l'espace démocratique. Le Maroc est sollicité pour soutenir la Turquie dans son désir d'intégrer le Conseil de Sécurité en 2015, de porter les propositions de solutions arabes pour la Syrie, la Palestine. Rabat est surtout sollicitée pour garantir la sécurité dans la région. Mais ces aspects politiques, importants, ne doivent pas cacher l'aspect économique de ces négociations. L'accord de libre-échange avec la Turquie n'a pas porté tous ses fruits. Les responsables gouvernementaux des deux pays estiment que l'on peut doubler en un an à la fois le volume des échanges et celui des investissements turcs au Maroc. Accessoirement, Ankara s'est engagé à offrir un nombre croissant de bourses aux étudiants marocains, désireux de poursuivre leurs études dans les Universités turques, très bien notées par l'UNESCO. Par ailleurs, les pays du Golfe sont à la fois disposés à fournir une aide directe plus ample, aux projets étatiques, et à impliquer les fonds souverains dans les projets de développement structurels. En outre, les coopérations au niveau sécuritaire constitueront une source de devises pour le Maroc. C'est une excellente nouvelle. Nos marchés traditionnels traversent une crise sans précédent. L'Union Européenne est entrée dans une récession qui risque de durer. Le financement sur le marché international coûte plus cher parce que les ressources sont amoindries et que les pertes sur les dettes souveraines fragilisent les bailleurs de fonds. Se diversifier a toujours été une option essentielle pour le Maroc. Aujourd'hui, elle devient vitale. A l'ombre d'événements politiques inédits, le Maroc est devenu incontournable pour les puissances orientales, très rassurant pour les investissements issus de cette zone, parce que proposant des espoirs de croissance et une stabilité politique unique. Ces efforts des pouvoirs publics sont importants, mais ils ne peuvent prendre toute leur mesure sans l'implication du privé. Dans leur sillage, les entrepreneurs doivent développer des partenariats, les banques des synergies, les hôteliers des parts de marché. La diversification est la seule voie pour diminuer notre dépendance vis-à-vis de l'Europe. Elle n'est pas du ressort unique des pouvoirs publics. ■

17

Date 23/03/2012
N : 1044

LE SOIR ECHOS

PAGE:2

Éditorial

Politique industrielle

L'une des causes de la crise qui ravage le monde est la financiarisation extrême et la complexité des instruments engagés, qui échappent à tout contrôle.
Depuis quelques mois, les politiques des pays jadis nommés « les plus industrialisés » se sont rendu compte de l'impact des délocalisations. Ceux-là mêmes qui vantaient les attraits de la Chine « atelier du monde » ont retourné leur veste pour crier au scandale face à la disparition de leur tissu industriel. Il faut dire que le fléau du chômage est passé par là et que les échéances électorales ravivent les velléités populistes.
Ainsi, pour le côté anecdotique, Apple qui suscite tant d'engouement est accusée de contribuer à hauteur de 1% - soit 1,9 milliards de dollars - au déficit commercial des Etats-Unis, étant donné que ses produits sont fabriqués en Chine. Conçus aux Etats-Unis et fabriqués en Asie, ils sont comptabilisés comme des importations.
En ce qui nous concerne, le rapport de la fondation Bouabid sur la stratégie de la politique industrielle du Maroc a posé, il y a deux ans déjà, des questions précises qui restent d'actualité, car en dehors d'efforts sensibles dans ce domaine, le pays ne pourra pas faire face aux défis à venir.
Cette semaine, l'OCP a été à l'honneur, avec le point sur son engagement qui tourne autour de 130 milliards de dirhams, contribuant à la création d'emplois et de richesses mais aussi à notre approvisionnement en devises. Malgré l'énormité des sommes en jeu, une hirondelle ne fait pas le printemps. Combien de chantiers devraient être programmés pour que la politique industrielle du Maroc ait un sens ? En particulier face à un secteur commercial gourmand en devises, qui prolifère et alourdit notre déficit en réserves de change.
L'enjeu est de trouver un équilibre entre le secteur des services - volatil, réduit et dont la portée est limitée - et les secteurs de l'agriculture et de l'industrie. Jusqu'au début des années 90, une approche évolutionniste classait les pays selon l'importance de leurs secteurs, du primaire au tertiaire, considérant que les pays « modernes » étaient ceux où l'économie des services prévalait. Aujourd'hui, ce postulat doit être révisé au profit d'une plus grande place aux secteurs produisant des biens tangibles.

SAÂD A. TAZI

18